مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، 251–295 يونيو2015
IUGJHR ISSN 2410-3179

العوامل المؤثرة في تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال الفترة من (1998 – 2013م)– دراسة ميدانية

أ. إبراهيم محمود زقوت[1،*]

[1]قسم الإعلام والاتصال الجماهيري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، قطاع غزة، فلسطين

تاريخ الإرسال (2014/11/02)، تاريخ قبول النشر (2015/02/18)

ملخص البحث

تسعى الدراسة إلى التعرف على أهم وأبرز العوامل المؤثرة في تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال الفترة من (1998–2013)، واعتمد الباحث فيها على المنهج المسحي في إطار الدراسات الوصفية، واستخدم أسلوب مسح الجمهور على عينة ممثلة للصحفيين والإعلاميين العاملين في المؤسسات الصحفية والإعلامية في قطاع غزة والمنتسبين لنقابة الصحفيين الفلسطينيين، وذلك خلال الفترة من 1 إبريل إلى 30 إبريل 2014، مستخدماً صحيفة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الاحتلال الإسرائيلي وضعف مجلس النقابة من أهم المعوقات التي أعاقت تطور أداء النقابة، إلى جانب وجود تأثير للمناكفات السياسية بين الكتل النقابية على تطور الأداء العام للنقابة، كما أبرزت الدراسة ضرورة تطوير بعض بنود القانون المنظم للعمل الصحفي إلى جانب تطوير اللوائح المعمول بها في نقابة الصحفيين، وأكدت الدراسة أن النقابة تعاني من تبعيتها للسلطة السياسية جزئية كانت أو كلية وتؤثر على أدوارها المختلفة، كما أبرزت الدراسة حاجة النقابة إلى إيجاد مصادر مستقلة لتمويل النشاطات، بالإضافة إلى صياغة برنامج تدريبي للصحفيين يتوافق مع حاجات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية والصحفية.

الكلمات المفتاحية: نقابة الصحفيين الفلسطينيين.

The Influencing Factors on the Evolution of the Performance of the Palestinian Journalists' Syndicate during the Period (1998 - 2013) - An Empirical Study

Abstract

The study seeks to identify the most important and significant factors affecting the evolution of PJS' performance during the period (1998-2013), in which the researcher adopted the survey method in the framework of descriptive studies, and used the method of public survey on a representative sample of the journalists working at the media institutions in Gaza Strip and the associates of PJS, which was conducted during the period from 1April to 30April 2014, using questionnaires are a primary tool to collect information and data related to the study, The study came across the following findings: the Israeli occupation and the weakness of the Syndicate Council are of the most important obstacles that hindered the development of the performance of the union, along with the presence of the impact of political wrangling among the union of the blocks on the evolution of the overall performance of the union, as the study showed the need to develop some of the terms of the law governing the press to work alongside the development of force in the journalists' union regulations, and the study confirmed that the union has suffered from dependence on political power in whole or in part that affect its various roles, the study also showed the need for the union to find independent sources to fund its activities, as well as the need to draft a training program for journalists in line with the needs of journalists and media institutions.

Keywords: The Palestinian Journalists' Syndicate.

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: ibrahimzkout@hotmail.com

مقدمة:

نشأت نقابة الصحفيين امتداداً للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين الذي تأسس عام 1972م مستمداً شرعيته من منظمة التحرير الفلسطينية وانضم إليه آنذاك 155 صحفياً من الذين عملوا في المؤسسات الإعلامية لحركات المقاومة الفلسطينية والمنضوية تحت منظمة التحرير، وظلت حالة الازدواجية بين الكتاب والصحفيين عاملاً مؤثراً على طبيعة الأداء العام للاتحاد حتى جاء اتفاق أوسلو وعودة الكثير من الأعضاء إلى أرض الوطن فلسطين وبحثوا عن آلية لفك الارتباط الحادث في الاتحاد عبر تشكيل جسم منفصل يمثل الصحفيين الفلسطينيين ويتبنى مواقفهم.

وفي 1998/1/14م كان آخر اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين في مدينة رام الله ، وقررت الأمانة العامة في اجتماعها اعتماد الفصل الفعلي بين الكتاب والصحفيين وإنشاء إطارين نقابيين استجابة لقرار سابق بهذا الشأن، حيث تطلبت الحالة السياسية الجديدة إعادة توحيد الوضع النقابي بعد أن تغير جوهر المعايير التي تقسمت فيها الأطر النقابية للصحفيين الفلسطينيين[1].

ومع هذا الإنجاز الذي تحقق بوجود جسم صحفي موحد يخدم مجموع الإعلاميين والصحفيين، بدأت بعض الإشكاليات في الظهور على السطح نتيجة بعض الممارسات التي ارتهنت للمحاصصة الفصائلية بدلاً من تغليب روح الديمقراطية في تسيير الانتخابات النقابية، أو الاعتماد على قانون مفصل وواضح يراعي الحالة الجديدة للنقابة بعد الانتقال من حالة الاحتلال إلى حالة السلطة أو الدولة التي يجب أن تكون مؤسساتها مبنية على توافق أهل المهنة، أو أطروحاتهم حول العمل النقابي وضخ دماء جديدة وشابة وخلاقة لتبوأ مراكز متقدمة في مجلس النقابة مع الاعتماد على الرعيل الأول في دور استشاري هام لتسيير العمل بدون أخطاء تعم الواقع الصحفي بالسلبيات التي تدمر تطوره وأداءه، وفي ظل الاعتماد على هذه المنظومة من الأفكار القديمة وارتهان النقابة لواقع المحاصصة فقد التغيير المنشود بريقه ولم يتحقق هدف التغيير الذي أراده مؤيدوه، كما وظلت أدوار النقابة وأمانتها العامة تتعرض للنقد نتيجة حالة من عدم الرضا التي سادت المجتمع الصحفي، وهو ما يطرح تساؤلات عن حقيقة هذه الأدوار ، وما تقدمه النقابة وأمانتها العامة خلال الفترة الماضية والحالية على صعيد ملفات الانتساب والعضوية، والتدريب، والقانون واللوائح المعمول بها في النقابة، وقانون المطبوعات والنشر، والتمويل ودوره في علاقتها بالسلطة السياسية وتأثير ذلك على أدوارها العامة والخاصة، وعلاقتها بالجهات ذات الاختصاص كالمؤسسات الصحفية، وعلاقتها بالصحفيين ورضاهم عن أدوارها.

لذا جاءت هذه الدراسة لتبحث في العوامل المؤثرة على تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال فترة الدراسة ، حيث الاهتمام العالي بما آلت إليه الأوضاع الصحفية في ظل حالة الانقسام الفلسطيني التي سادت خلال المرحلة السابقة، وانتهاك الحريات الإعلامية وتعطيل بعضها أو تجاوزها، وبما خلفته حالة الفراغ النقابية التي عطلت فيها الانتخابات لفترة طويلة فترة ما بعد قدوم السلطة الفلسطينية، وظل الاعتماد على مجموعة من المكلفين بتوافقات سياسية بين الفصائل الفلسطينية لإدارة نقابة الصحفيين، أو الحالة المزرية التي يعيشها المجتمع الصحفي نتيجة التجاذبات السياسية بين الكتلتين الكبريان في نقابة الصحفيين الفلسطينيين (فتح – حماس) والتي كان منها تعطيل الانتخابات العامة للنقابة في غزة لاختيار الأمانة العامة للنقابة الصحفيين الفلسطينيين 2010م، إلى جانب إغلاق مقر

النقابة قبل أن تعود للعمل بعد توقيع اتفاق المصالحة في الشاطئ مؤخراً.

أولاً: أهم الدراسات السابقة:

بعد مسح التراث العلمي الخاص بموضوع الدراسة، رصد الباحث مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن هذه الدراسات:

1- دراسة وائل محمد العشري (2011م)[2]:

وقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في مسار تطور نقابة الصحفيين المصريين مع دراسة لمستقبل النقابة، وتقع هذه الدراسة ضمن الدراسات المستقبلية والوصفية واستخدم في إطارها المنهج المسحي والتاريخي، كما استخدمت أسلوب تحليل الوثائق والمقابلة المتعمقة والسيناريو وأسلوب دلفي خلال شهر مايو 2010م، وتم اختيار عينة طبقية قوامها "88" مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: استخدمت السلطة السياسية كل الأشكال للسيطرة على قرار نقابة الصحفيين المصريين، وعمدت إلى التدخل في شئون النقابة بمساعدة بعض المرشحين لتبقي النقابة أداة من أدوات السلطة السياسية وتأييد قراراتها، كما أكدت الدراسة أنه وعلى الرغم من تبعية النقابة مالياً للسلطة السياسية فإن ذلك لم يمنعها من أن تقف في وجه السلطة في بعض المواقف، كما أوضحت الدراسة سيطرة الصحف التابعة للدولة (القومية) على تركيبة نقابة الصحفيين، وكانت تمثل الكتلة التصويتية الأكبر في الجمعية العمومية للنقابة، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النقابة واجهت العديد من المشكلات من بينها تدني أجور الغالبية العظمى من الصحفيين ومحدودية الالتزام المهني وعلاقات العمل بالصحف والمؤسسات الصحفية.

2- دراسة هداية شمعون (2009م)[3]:

سعت الدراسة إلى معرفة حجم مشاركة الإعلاميات في المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة ، ومحاولة فهم الواقع الذي تعيشه الإعلامية الفلسطينية ، والمؤثرات التي تؤثر على كفاءتها واستمراريتها للعمل إلى جانب إعطاء مؤشرات ودلالات حول واقع الإعلاميات الفعلي وبين ما يطمحن إليه، بالإضافة لمعرفة احتياجات الإعلاميات في العمل الإعلامي وطبيعة عملهن.

واستخدمت هذه الدراسة الوصفية منهج المسح، ومنهج دراسة الحالة، وتم جمع البيانات باستخدام صحيفة الاستقصاء بالمقابلة الشخصية، واعتمدت الباحثة على أسلوب العينة المتاحة من العاملات في التلفزيون أو الإذاعات أو الصحف والمجلات في قطاع غزة خلال الفترة من يناير الى فبراير 2006م، بواقع (60) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: اتفقت الإعلاميات على وجود عدد من المعيقات والصعوبات التي تواجههن في عملهن وخاصة تلك التي تتعلق بالعادات والتقاليد وثقافة المجتمع، أو المعيقات المتعلقة بالمؤسسة الإعلامية والإدارة واستغلال بعض المكاتب الصحفية للإعلاميات خاصة في بداية حياتهن العملية، كما ترى الإعلاميات تقصيراً في أدوار نقابة الصحفيين في تقليل مشاكل الإعلاميات، نظراً للواقع المترهل الذي تعيشه النقابة وانقسامها في الاتفاق على أساس للتعامل مع الإعلاميات في المؤسسات الصحفية وعدم وجود قانون ضابط للعمل.

3- دراسة حسن أبو حشيش (2004م)[4]:

سعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على بيئة العمل في الصحف الفلسطينية ، والتعرف على واقع الأوضاع الداخلية المختلفة في الصحف الفلسطينية وانعكاساتها على العمل الصحفي، بالإضافة إلى التعرف على الظروف المهنية الخاصة بدور نقابة الصحفيين الفلسطينيين في انعكاسات هذا الواقع الصحفي، وتقع هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية واستخدم الباحث منهج المسح الإعلامي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أكدت الدراسة وجود قصور في دور نقابة الصحفيين في متابعة القضايا الصحفية المهنية عموماً، وضعف في متابعتها لقضايا الصحفيين ومشكلاتهم، وتباينت حالة الرضا عن أدائها حيث إن التباينات السياسية والفكرية لعبت هذا الدور، كما خلصت الدراسة إلى أن غالبية من الصحفيين وخصوصاً الذكور حاصلون على شهادات جامعية، وأنه يوجد خلل في دوافع الصحفيين المهنية وطرق امتهانهم للعمل الصحفي ، كما أن الصحفيين الفلسطينيين يعملون بدون عقود، ورواتبهم متدنية، كما يوجد ضعف لدي الصحفيين نحو التأهيل والتدريب الذاتي.

4- دراسة أميرة العباسي (2003م)[5]:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن تقييم الصحفيين لأوضاعهم وأخلاقيات الممارسة المهنية والعوامل والمؤثرات التي تشكل القرارات الأخلاقية للصحفيين، وتقديم تصور لأخلاق مهنية متقدمة، وتقع هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية واستخدمت منهج المسح والمنهج المقارن واعتمدت على أداة الاستبانة في جمع نتائجها.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنها بينت أهمية الصحف الخاصة ودورها في توعية الرأي العام واتصافها بالكثير من الإيجابيات والأخلاقيات المهنية، وطالبت الدراسة الصحفيين وممثليهم (نقابة الصحفيين) بإنتاج منظومة من القيم والمعايير الأخلاقية التي تسهم في القيام بوظيفتهم العامة اتجاه المجتمع والالتزام بقيمه واحترامها.

5- دراسة تيسير أبو عرجة (1997م)[6]:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المهنة الصحفية في الأردن من خلال عرض كافة العناصر المؤثرة في طبيعة هذه المهنة، واعتمدت هذه الدراسة الوصفية على المنهج المسحي، مستخدمة أداة الاستبيان في جمع المعلومات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنها أكدت على ضرورة تدريب الصحفيين من خلال برامج لا بد وأن تشارك فيها نقابة الصحفيين إلى جانب المؤسسات الإعلامية والصحفية ، كما أكدت الدراسة ضرورة تحسين الأوضاع المادية للصحفيين ورفع رواتبهم ومكافآتهم، وتقوية وتطوير نقابة الصحفيين الأردنيين لكي تؤدي مهامها المنوطة بها، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي وميثاق الشرف حماية لرسالة الصحافة والصحفيين.

6- دراسة لبنى عبد الفتاح جاويش (1997م)[7]:

سعت الدراسة إلى رصد وتحليل وتقييم مواقف نقابة الصحفيين المصريين من قضايا الحريات الصحفية والقضايا السياسية والمهنية خلال فترة الدراسة، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية، واستخدمت المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة، واعتمدت أسلوب التحليل الكيفي للمضمون الخاص بالوثائق الرسمية والدوريات

الصادرة عن نقابة الصحفيين والصحف الصادرة خلال فترة الدراسة، واستخدمت أداة المقابلة الشخصية واستمارة التحليل الكيفي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: شهدت فترة الدراسة تدخلاً قوياً من جانب السلطة السياسية في قرارات مجالس النقابة وانتخاباتها الخاصة بمجالس النقابة والنقيب، ومساندة بعض المرشحين على حساب آخرين، أو القرار بتأجيل الانتخابات وصولاً إلى قرارات من السلطة بحل مجلس النقابة ، كما أوضحت الدراسة سعي نقابة الصحفيين لسد الثغرات الخاصة بدخول غرباء على مهنة الصحافة، كما سعت النقابة إلى تعديل القوانين الخاصة بالحريات الصحفية وصولاً للقانون رقم (76) لسنة (1970) الذي أعطى ضمانات لممارسة الصحفيين لمهنتهم بحرية، كما أكدت اهتمام النقابة خلال فترة الستينيات من القرن الماضي بتدريب الصحفيين وتطوير مهاراتهم الصحفية ومعرفتهم الثقافية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للتراث العلمي والدراسات الخاصة بموضوع الدراسة يتبين للباحث ما يلي:

تبين أن غالبية الدراسات تناولت القضايا الخاصة بأداء نقابة الصحفيين من خلال تناول بيئة العمل الصحفي أو القائم بالاتصال وتصوراته نحو النقابة ، بخلاف دراسة واحدة تناولت تطور نقابة الصحفيين واعتمدت الدراسة المستقبلية لتطور النقابة كأساس للدراسة.

وكذلك تبين عدم وجود دراسة فلسطينية واحدة تتناول واقع الأداء العام لنقابة الصحفيين الفلسطينيين مع وجود تركيز على عامل أو اثنين من مجموع العوامل المختلفة المؤثرة في أداء النقابة في دراسات حول القائم بالاتصال أو بيئة العمل في المؤسسات الصحفية.

أظهرت الدراسات السابقة اتجاهاً لدى الصحفيين نحو ضعف الأداء العام لنقابة الصحفيين، وظهور مشكلات أساسية تتعلق بالانتساب للنقابة ومستويات الأجور وطبيعة العلاقة بين الصحفيين والمؤسسات الصحفية، بالإضافة إلى ظهور مشكلات التدريب والتأهيل داخل المؤسسات الصحفية من جهة ، وقلة برامج التدريب التي تقدمها النقابة.

لم تقم غالبية الدراسات السابقة بالتعرض للأداء العام لنقابة الصحفيين بتفصيل أكبر من خلال دراسة تأثير القوانين واللوائح على الأداء العام للنقابة، أو تأثير السلطة السياسية على الواقع النقابي ، وتأثير العوامل الأخرى على هذا الواقع، وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت هذه العوامل فقد كان اتجاه تاريخي بخلاف الواقع المعيش الذي تحياه نقابات الصحفيين أو تناولت التطور الخاص بالنقابة وبنظرة مستقبلية بعيداً عن شكل الأداء الحالي.

بيد أن هذه الدراسة ستركز على دراسة كافة العوامل الرئيسة المؤثرة في الأداء العام لنقابة الصحفيين وتأثيراتها علي تطورها، إضافة إلى دراسة تأثيرات الضعف العام لدور النقابة ومشكلات الانتساب وغيرها من العوامل والضغوط التي أثرت على تطور أداء نقابة الصحفيين مما أغفلته الدراسات السابقة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما أهم وأبرز العوامل المؤثرة في تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال الفترة من (1998–2013)، ويرجع الإحساس بالمشكلة ووصفها إلى الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث والتي حددت مجموعة من المتغيرات التي واكبت تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال الفترة

المحددة وأثرت في مخرجاتها ومدخلاتها وهي تمثل مجموعة من التساؤلات الفرعية ، تتضمن ما يلي:

- وجود نوع من الهيمنة السياسية على طبيعة الأداء داخل نقابة الصحفيين الفلسطينيين وهو ما تكشفه التكتلات الحزبية التي تخوض الحراك النقابي داخلها إلى الآن.
- محاولة السلطة السياسية خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي الحد من الدور المهني للنقابة ومحاصرة نشاطها من خلال تدخلات الأجهزة الأمنية في نشاطاتها، خصوصاً اذا عرفنا أن نائب نقيب الصحفيين وبعض أعضاء مجلس النقابة آنذاك من المحسوبين على أجهزة السلطة العسكرية والأمنية أو العاملين فيها إلى جانب عملهم الصحفي ، فنائب نقيب الصحفيين الفلسطينيين كان الناطق الإعلامي باسم وزارة الداخلية الفلسطينية مسئول المكتب الإعلامي لها (حتى 2006م).
- تدهور الأوضاع المهنية للصحفيين مع وجود جسمين نقابيين لنقابة الصحفيين أحداها المعترف به عربياً ودولياً ومقره في الضفة الغربية (القدس) وممنوع من العمل في غزة، والآخر في قطاع غزة وهو جسم موازي يتبع السلطة السياسية في غزة ويمنع الطرف الآخر من العمل المهني وتواصل الصحفيين مع مجلس النقابة الرئيس.
- وجود مشكلات كبيرة لا تزال قائمة دون حل نتيجة حالة الترهل التي تعانيها النقابة، من ضمنها مشكلات أجور الصحفيين ومشكلات الانتساب وضوابط شروط الانتساب، وقانون جديد للنقابة، وتدعيم موارد النقابة، والاعتقالات التي يتعرض لها الكثير من الصحفيين في غزة والضفة الغربية، وتطوير المهنة وأوضاع الصحفيين، وغيرها من القضايا الملحة والعالقة التي تحتاج إلى حلول سريعة دون إبطاء.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة في أنها:

1- تقوم بتسليط الضوء على أبرز العوامل التي تؤثر في تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين، كما أن هناك حاجة لمثل هذه الدراسة لاستكشاف ومعرفة أبرز ما يؤثر في الأداء العام لنقابة الصحفيين، خصوصاً في ظل حالة التذمر التي عبر عنها كثير من الصحفيين من الوضع العام للنقابة وهو ما سمعه الباحث بحكم عمله الصحفي.

2- تبرز أهمية الدراسة في أنها تعطي تصورات محددة لوجهة نظر الصحفيين لأهم الضغوطات والتحديات التي تواجه نقابة الصحفيين وتؤثر في تطور أدائها وخصوصاً التحديات الداخلية والواقع المهني، والتحديات الخارجية وتأثيرات السياسة فيها.

3- تبرز الدراسة حجم المشكلات التي تواجه تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين وقدرة مجالس النقابة المختلفة في وضع تصورات لطرق الحل من وجهة نظر الصحفيين.

4- نقص المعلومات المتعلقة بالأداء المهني لنقابة الصحفيين الفلسطينيين وإبراز دورها في المرحلة السابقة واتجاهات الصحفيين والإعلاميين وتصوراتهم لدورها وتطور مستقبلها.

رابعاً : أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف على تأثير التشريعات المنظمة لعمل الصحافة واللوائح المنظمة لعمل النقابة على أداء نقابة الصحفيين.
2- رصد الأوضاع الإدارية والتنظيمية داخل النقابة من وجهة نظر الإعلاميين والصحفيين .
3- التعرف على دور تركيبة نقابة الصحفيين في تطور أدائها وقيامها بواجباتها المناطة بها.
4- التعرف على دور العوامل السياسية التي شهدتها فلسطين في تطور أداء نقابة الصحفيين.
5- التعرف على دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية وتأثيره على تطور أداء نقابة الصحفيين.
6- معرفة شكل العلاقة التي جمعت بين نقابة الصحفيين والسلطة السياسية خلال فترة الدراسة وتأثيره في تطور أداء النقابة.
7- التعرف على الأدوار المهنية التي لعبتها نقابة الصحفيين خلال فترة الدراسة.
8- معرفة طبيعة النظام الصحفي القائم في المؤسسات الإعلامية والصحفية الفلسطينية وتأثيره على تطور أداء نقابة الصحفيين.
9- معرفة المقترحات التي يقدمها الإعلاميون والصحفيون لتطوير الأداء الخاص بنقابة الصحفيين الفلسطينيين ورؤيتهم المستقبلية لواقع نقابة الصحفيين.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلي الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، وهي:

1- ما أهم التحديات والإشكاليات والمعوقات التي تواجه نقابة الصحفيين؟
2- ما حدود تأثير العوامل والظروف السياسية التي شهدتها فلسطين خلال فترة الدراسة في المواقف المعلنة لنقابة الصحفيين ودورها في الحياة السياسية الفلسطينية؟
3- ما شكل العلاقة بين نقابة الصحفيين والسلطة السياسية خلال فترة الدراسة؟
4- كيف أثرت الظروف والعوامل الاقتصادية على أداء النقابة؟
5- كيف أثرت التشريعات واللوائح المنظمة لعمل نقابة الصحفيين في تطور أدائها خلال الفترة (1998 – 2013)؟
6- كيف أثرت التشريعات المنظمة للعمل الصحفي خلال فترة الدراسة في تطور دور نقابة الصحفيين؟
7- كيف تأثرت علاقة نقابة الصحفيين بالمؤسسات الصحفية في ظل النظام الصحفي القائم فيها؟
8- كيف أثرت الأوضاع الإدارية والتنظيمية داخل النقابة في تطورها خلال فترة الدراسة؟
9- ما طبيعة الأدوار المهنية التي لعبتها نقابة الصحفيين خلال فترة الدراسة ؟
10- كيف أثرت نظم وشروط القيد والالتحاق على وضع النقابة وتطور أدائها خلال فترة الدراسة؟
11- ما هي الإجراءات المتعلقة بتطوير نقابة الصحفيين الفلسطينيين ورفع أدائها ومقترحات الصحفيين لذلك؟ ورؤيتهم المستقبلية لطبيعة أداء النقابة؟

سادساً: حدود الدراسة:

تقوم الدراسة على استطلاع رأي الإعلاميين والصحفيين الذين ينتسبون إلى نقابة الصحفيين الفلسطينيين من قطاع غزة ولا زالوا على رأس عملهم إلى الآن خلال الفترة من 1 إبريل إلى 30 إبريل 2014.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلي أسس نظرية المسئولية الاجتماعية والتي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة وبالتالي يمكن الاستناد إليها في تفسير نتائجها، بالإضافة إلى مدخل تحليل النظم.

1- نظرية المسئولية الاجتماعية:

تؤكد نظرية المسئولية الاجتماعية على ضرورة مشاركة المؤسسات الإعلامية في بناء مجتمعها وانتقاد الأوضاع الخطأ التي لا تتوافق مع اهتمامات الجمهور ومصالحه، كما يجب عليها البعد عن الأمور الشخصية لحياة الأفراد[8]، كما أن الحرية المسئولة هي التي تعتمد على إحساس إعلامي بمسئوليته الاجتماعية تجاه مجتمعه، لذلك يجب أن يقابلها حماية خاصة تمكنهم من مزاولة عملهم بحرية وأمان لمصلحة العملية الإعلامية ذاتها، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على المجتمع[9]، وقد جاءت نظرية المسئولية الاجتماعية لتعزز مفهوم الحرية الإعلامية، ولكنها حملت معها فكرة الحرية المسئولة دون الحرية المطلقة، ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية:

1- لا سلطان للحكومة على الصحف أو غيرها من وسائل الإعلام التي يملكها أفراد أو مؤسسات خاصة أو أهلية، لذا فهي تقوم بالتعبير عن وجهات نظر متنوعة ومتعددة دون رقابة عليها من أية جهات حكومية ، ولا يقيدها إلا الضمير الإعلامي أو السياسة الخاصة التي ترسمها المؤسسة الإعلامية لتحكم عملها[10].
2- الجماهير حرة في اختيار الوسيلة أو الرسالة الإعلامية التي تتمشى مع ميولها ورغباتها ، كما أنها حرة في التعبير عن آرائها حتى وإن كانت مخالفة لرأى السلطات العليا ، وحرية القول وحرية الصحافة والنشر حقوق دستورية تنص عليها النصوص الدستورية وتلتزم بها الحكومات وتدافع عنها الشعوب[11].
3- أن يقوم الإعلام بتزويد الناس بالمعلومات شريطة التزامه بمسئولية أن تكون هذه المعلومات صحيحة صادقة وممثلة لوجهات النظر المختلفة بصورة عادلة[12].
4- إتاحة الفرصة كاملة للمواطنين للاطلاع على المعلومات اللازمة كافة.
5- نشر أهداف المجتمع وقيمه وتوضيحها ، أي اعتبار الإعلام أداة تعليمية ووسيلة من وسائل التنشئة الاجتماعية، وأكثر من هذا فإن إيضاح قيم المجتمع وأهدافه يجب أن يتسم بالموضوعية دون تزييف.

ويمكن تحديد المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع بأنها:

مجموع الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتوفر في معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول شريطة أن تتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام الرأي العام[13].

ويلاحظ أن أهم الحلول التي قدمتها نظرية المسئولية الاجتماعية هي التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، وقد تمثل هذا الحل في عدد كبير من الأفكار أهمها[14]:

1- إنشاء مجالس للصحافة تكون مهمتها المحافظة على حرية الصحافة والمحافظة على أرفع المعايير المهنية للصحافة ، وبحث شكاوي الجمهور ضد الصحف.
2- إصدار مواثيق أخلاقية مهنية يقوم الصحفيون أنفسهم بإصدارها عبر منظماتهم المهنية أو النقابات والاتحادات، أو من خلال مجالس الصحافة.
3- أن تقوم الوسائل الاتصالية نفسها بإصدار مواثيق أخلاقية.
4- نظام الامبودسمان: وينقسم إلى الامبودسمان العام ويعمل على حل النزاع بين المواطن والصحيفة، والامبودسمان الخاص الذي يبحث في هذه الشكاوى وكتابة عمود ينتقد فيه الصحيفة، ورفع تقارير للمسئولين في الصحيفة تظهر هذه الأخطاء المهنية والأخلاقية.
5- النقاد الداخليون: بأن تقوم الوسيلة الإعلامية بتعيين نقاد داخليين يقومون بنقد وتقييم ما تقدمه للجمهور من مضمون.
6- النقد الخارجي: ويتمثل في إنشاء مجلات وصحف تتخصص في نقد مضمون وسائل الإعلام.
7- استطلاع آراء جمهور وسائل الإعلام .
8- تطوير التواصل بين الإعلاميين والجمهور من خلال تعيين ممثلين للقراء في مجالس تحرير الصحف.
9- تشجيع البحث العلمي في مجال الإعلام.

2- مدخل تحليل النظم:

وهناك ثلاثة اتجاهات لدراسة النظم الإعلامية[15]:

الأول: وهو الاتجاه الجزئي في وصف عناصر النظام أو العملية وتحديد خصائص هذه العناصر.

الثاني: الذي ينتقل من وصف العناصر إلى وصف النظام الكلي ووصفه في اطار فئة من فئات تصنيف النظم أو العمليات الاجتماعية.

الثالث: النظر إلى النظام الإعلامي باعتباره نظاماً مفتوحاً له علاقات متبادلة مع النظم الأخرى في المجتمع التي تؤثر في مدخلات النظام ومخرجاته.

ولا تقف حدود توظيف تحليل النظم في دراسات المؤسسات الإعلامية على وصف العناصر والمكونات فقط، ولكنها تمتد إلى وصف علاقات المؤسسات الإعلامية بالنظم الاجتماعية الأخرى والبيئة الكلية لهذه النظم.

ويركز تحليل النظم بصفة عامة على ثلاث عمليات رئيسية:

1- وصف المدخلات أو العناصر المحركة للإنتاج أو المؤثرة في المنتج النهائي.
2- وصف المنتج النهائي أو المخرجات أو المستهدف.
3- وصف للعمليات التي تتم خلال مراحل تحويل المدخلات إلى مخرجات، وطبيعة العلاقات بين العناصر المحركة لهذه العمليات.

كما ويشتمل تحليل النظم على[16]:

أ- دراسة النظام الحالي أو جزء منه وتطبيق المعلومات التي تم الحصول عليها في تصميم نظام جديد يحل محل النظام الراهن ويعمل على تحسينه.

ب- تجميع وتفسير البيانات والحقائق وتشخيص المشاكل بغية تحسين أو تطوير النظام.

وفي اطار الخطوات التي تعني البحث العلمي فإن تحليل النظم يمر أساساً بخطوات رئيسية تعكس مفهوم التحليل من جانب ومفهوم النظم من جانب آخر، ولذلك فإن الخطوات الأولية لتحليل النظم تتمثل في:

أ- وصف النظام في اطار السياق الذي يدور فيه أو البيئة التي يعمل بها، باعتباره نظاماً مفتوحاً، وهو ما يميز المؤسسات الإعلامية بشكل عام.

ب- وصف المدخلات الناتجة عن التفاعل مع هذا السياق أو هذه البيئة، والتي تمثل مجموع التأثيرات المتبادلة بين النظم الفرعية الأخرى أو البيئة.

ج- تحديد عناصر النظام ومكوناته، ثم وصف هذه العناصر وطبيعة العلاقات بينهما.

3- النموذج الذي اعتمدت عليه الدراسة:

هناك حاجة إلى الاعتماد على نموذج أو مدخل نظري متكامل يمكن أن يفسر الظاهرة محل البحث أي التوصيف العلمي الموضوعي للتطور الحادث في أداء نقابة الصحفيين – ككيان مجتمعي ومؤسسي له خصوصية – والعوامل المؤثرة فيه غير أنه لا يتوافر مثل هذا النموذج، ووفقاً لذلك فقد اعتمد الباحث على النموذج المؤسسي لجانسون (Jansso's institutions model) والذي يقوم بتحليل العوامل المؤثرة في أي بيئة مؤسسية أو ذات طابع مؤسسي، ويقرر جانسون أن سلوك المؤسسة يحدث نتيجة مجموعة من القواعد المنظورة وغير المنظورة التي تسير وفقها، وهذه القواعد تتشكل نتيجة مجموعة من العوامل والمصادر(17).

الهدف من النموذج:

يهدف النموذج إلى الخروج من دراسة مجمل الظروف والملابسات التي ارتبطت بنقابة الصحفيين منذ العام 1998م وعبر مراحل تطورها وتطور أداءها، وأهم ما واجهته من تحديات وما مارسته من أدوار مختلفة بتصور لمسار ما يمكن أن يزيد من تطورها مستقبلاً واكتشاف أثر مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذا التطور.

ويساعد الاطار النظري الذي يتبناه البحث على تحديد وصياغة جانبين أساسيين:

- الجانب الأول: التوصيف العلمي الموضوعي للواقع الراهن للدور الذي تمارسه نقابة الصحفيين على المستويات المختلفة.
- الجانب الثاني: العوامل التي ينبغي أن توضع في الاعتبار عند البحث في جوانب تطور نقابة الصحفيين وتطور أدائها وما يمكن أن يؤثر على مستقبل هذا الأداء.

وتقوم دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على تطور نقابة الصحفيين الفلسطينيين وتطور أداءها على عملية تتبع علمي لجذور الواقع الحاضر لمعرفة أصوله والنظر إلى التفاعلات التي جرت بين تلك العوامل وصولاً لمعرفة تأثير كل منها على حركة الأحداث التي أحاطت بنقابة الصحفيين خلال فترة الدراسة.

ويقسم النموذج المقترح العوامل التي يمكن أن تؤثر في مسارات تطور أداء نقابة الصحفيين إلى ثلاثة مستويات من العوامل: عوامل داخلية، وعوامل خارجية، وعوامل وسيطة، وفيما يلي النموذج الموضح لهذه العوامل والمتعلق بكل فئة من الفئات الداخلة في هذا التفاعل:

شكل 1: *يوضح أهم العوامل المؤثرة في تطور أداء نقابة الصحفيين*

ثامناً: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التي تهتم بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها، بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة، إما لتصحيح هذا الواقع أو تحديثه أو استكماله أو تطويره[18]، لذا تسعى الدراسة إلى رصد ووصف أهم العوامل المؤثرة في تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال فترة الدراسة والتعرف على تأثير المحيط وخصوصاً السياسي منه على طبيعة عمل النقابة من وجهة نظر الإعلاميين والصحفيين الفلسطينيين.

تاسعاً: المنهج المستخدم في الدراسة:

قام الباحث في اطار فكرة الدراسة بتحديد **منهج المسح الإعلامي (Survey method)** لاستخدامه في تطبيق الدراسة، ويعرف المنهج المسحي بأنه: "أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم[19]، ويعرف أيضاً بـــ: "انه جهد علمي منظم للحصول على معلومات أو أوصاف عن الظاهرة أو الظواهر محل الدراسة[20].

وهو أحد المناهج الرئيسية للحصول علي البيانات والمعلومات والأوصاف المرتبطة بأهم وأبرز العوامل المؤثرة في تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال الفترة من (1998 – 2013)، وفي اطار منهج المسح الإعلامي سوف يتم الاعتماد علي مسح الجمهور.

عاشراً: أداتا الدراسة:

في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة والمناهج البحثية المستخدمة والظاهرة المدروسة سيتم استخدام الأداتين التاليتين:

أ- المقابلة المقننة:

سيتم الاعتماد عليها كأداة أساسية في جمع البيانات والمعلومات اللازمة في إطار أهداف الدراسة، من خلال

مقابلة الإعلاميين والصحفيين عينة الدراسة، بهدف التعرف على العوامل التي تؤثر في أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين وتطورها خلال الفترة من (1998 – 2013)، بالإضافة إلى معرفة المقترحات التي يقدمونها ورؤيتهم المستقبلية للأداء العام لنقابة الصحفيين.

ب- صحيفة الاستبيان:

وسيتم تطبيقه علي الإعلاميين والصحفيين الفلسطينيين من قطاع غزة تمهيداً للحصول علي أجوبة الأسئلة الواردة فيها لقياس درجة تأثير العوامل المختلفة (المهنية، الإدارية، الاقتصادية، السياسية، وغيرها) على الأداء العام لنقابة الصحفيين وتطورها.

وتم تصميم الاستبانة لتتضمن متغيرات الدراسة القابلة للقياس، وهي متعلقة بالبيانات الشخصية وتأثير العوامل السالفة الذكر على تطور نقابة الصحفيين الفلسطينيين، ومستوى وطبيعة التأثير، وطرق تحسين الأداء في ظل الظروف المحيط بنقابة الصحفيين، ورؤية الصحفيين لمستقبل نقابة الصحفيين في اطار هذه الظروف، ومقترحاتهم للتغلب على الصعوبات في ظل هذا الواقع.

وفي اطار التحقق من قابلية أسئلة الاستبانة للتطبيق قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من أساتذة الإعلام والخبراء الممارسين للمهنة لتوفير الصدق المنهجي للاستبانة، والتأكد من صلاحية التساؤلات لتحقيق أهداف الدراسة.

حادي عشر: مجتمع الدراسة والعينة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كل الإعلاميين والصحفيين المنتسبين إلى نقابة الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس خلال فترة الدراسة، وقد بلغ مجموع الصحفيين المنتسبين للنقابة في الأراضي الفلسطينية حوالي (1300) صحفي وصحفية حتي عام 2010م.

وقام الباحث باختيار عينة طبقية قوامها (50) مفردة من الإعلاميين والصحفيين المنتسبين لنقابة الصحفيين ومقرها القدس، وفقاً لتقسيمات النوع الاجتماعي ، والمؤهل العلمي، وسنوات العضوية، ومجال التخصص ومكان العمل، والانتماء التنظيمي، وبشكل ضمن وجوداً للكتل النقابية المنضوية في إطار النقابة إضافة إلى المستقلين في عينة الدراسة، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

المجال	التوصيف	الإجمالي	
		التكرار	%
النوع الاجتماعي	صحفي	38	76.0
	صحفية	12	24.0
المجموع		50	100.0
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	10	20.0
	بكالوريوس	31	62.0
	ماجستير	6	12.0
	دكتوراه	3	6.0
المجموع		50	100.0
مجال التخصص	صحافة وإعلام	40	80.0
	أخرى	10	20.0
المجموع		50	100.0
مكان العمل	وسيلة إعلام محلية	21	42.0
	عربية وأجنبية	15	30.0
	مكاتب صحفية	14	28.0
المجموع		50	100.0

المجال	التوصيف	الإجمالي	
		التكرار	%
سنوات العضوية	5 سنوات فأقل	11	22.0
	6 إلى 10 سنوات	16	32.0
	11 إلى 15 سنة	19	38.0
	16 سنة فأكثر	4	8.0
المجموع		50	100.0
الانتماء التنظيمي	فتح	17	34.0
	حماس	9	18.0
	جهاد إسلامي	1	2.0
	جبهة شعبية	3	6.0
	جبهة ديموقراطية	1	2.0
	مستقل	19	38.0
المجموع		50	100.0

ثاني عشر: اختبارا الصدق والثبات:

في اطار التحقق من قابلية أسئلة الاستبانة للتطبيق واختبار صدق الاستمارة قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من أساتذة الإعلام والخبراء الممارسين للمهنة لتوفير الصدق المنهجي للاستبانة، والتأكد من صلاحية

التساؤلات لتحقيق أهداف الدراسة (*)، بالإضافة إلى هذا خضعت الاستبانة للاختبار القبلي Pre_test على 10 في المائة من عينة الدراسة للتأكد من وضوح أسئلة الاستبانة وكشف مواطن الضعف فيها.

وفيما يخص اختبار الثبات قام الباحث بإعادة تطبيق الاستبانة على 10 في المائة من عينة الدراسة بعد مرور أسبوعين من التطبيق الأول للوصول إلى نسبة يمكن الوثوق بها.

ثالث عشر: المعالجة الإحصائية للبيانات:

بعد الانتهاء من عملية جمع بيانات الدراسة قام الباحث بترميز البيانات ، ثم معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS)، من خلال الاستعانة بعدد من المعاملات والاختبارات الإحصائية في تحليل بيانات الدراسة، هي:

- التكرارات البسيطة والنسب المئوية.
- الوزن النسبي الذي يحسب بالمعادلة التالية (المتوسط الحسابي X 100) على الدرجة العظمى.
- مستوى الدلالة الإحصائية (sig).
- اختبار (T-Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لمجموعتين من المبحوثين في أحد متغيرات الفئة أو النسبة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار كا2 (Chi Square Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين متغيرين من المتغيرات الاسمية.

نتائج الدراسة الميدانية:

نستعرض فيما يلي نتائج ومؤشرات الدراسة الميدانية التي خلص إليها الباحث عبر عملية التحليل الإحصائي لفئات ومحاور استمارة الدراسة الميدانية، وذلك عبر المحاور التالية:

المحور الأول: المعوقات والمشكلات التي واجهت نقابة الصحفيين:

1- المعوقات والمشكلات التي واجهت نقابة الصحفيين والتي أثرت على تطورها خلال المرحلة السابقة:

م	التحديات والإشكاليات	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	أدت ظروف الاحتلال التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني إلى تغير في شكل الأداء العام لنقابة الصحفيين وفقاً لطبيعة المرحلة.	2.940	0.2398	98.00	27.707	0.000
2-	عدم الاعتماد على مبدأ النسبية في مجلس النقابة وإشراك التكتلات النقابية في العمل الأمر الذي أدى إلى ضيق هامش حرية ممارسة العمل النقابي.	2.320	0.9354	77.33	2.419	0.019
3-	عدم اعتراف النقابة بالصحفيين العاملين في مجال المهنة إلا بشرط الحصول على عضوية النقابة	1.940	0.9775	64.67	- 0.434	0.666
4-	ارتهان وتركز القرارات والمواقف الخاصة بنقابة الصحفيين بشخص النقيب أو نائبه بالإضافة لبعض الشخصيات المؤثرة والفاعلة في النقابة من الكتل النقابية أو مجلس النقابة أو المستقلين.	2.180	0.9833	72.67	1.294	0.202
5-	عدم استقلالية النقابة عن السلطة السياسية بحيث تكون بوقاً او مرادفاً لها ولمواقفها.	2.220	0.9749	74.00	1.596	0.117
6-	ضعف مجلس النقابة وضعف تأثيره في القرارات الهامة التي تخص الجسم الصحفي.	2.720	0.6074	90.67	8.381	0.000
7-	وجود جسمين للنقابة في غزة والضفة الغربية يؤثر بدرجة سلبية على الوضع الصحفي.	2.660	0.7453	88.67	6.262	0.000

يتضح من بيانات الجدول أن الظروف التي مرت على المجتمع الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي كانت أهم التحديات والمشكلات المؤثرة على تطور أداء نقابة الصحفيين خلال فترة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة (2.940)، وبوزن نسبي (98.00) وكانت قيمة (t=27.707) ومستوى الدلالة (0.000)، وهي أقل من 0.05 مما يعني أن الفقرة دالة إحصائيا وأن هناك موافقة من أفراد العينة على هذه الفقرة، تلاها المشكلات التي عانت منها نتيجة ضعف مجلس النقابة وضعف تأثيره في القرارات الهامة للجسم الصحفي، في حين كان تأثير انقسام الجسم الصحفي بين نقابتين واحدة في الضفة الغربية وهي الجسم المركزي للصحفيين، وأخرى في غزة جاءت في أعقاب الانقسام عام 2007م في المرتبة الثالثة كأهم المعوقات التي أثرت على تطور الأداء العام لنقابة الصحفيين خلال الفترة الماضية.

وبينت الدراسة أن المؤثر الخاص بعدم اعتراف النقابة بالصحفيين العاملين في مجال المهنة إلا بشرط الحصول على عضوية النقابة جاء في المرتبة الأخيرة ، وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة الخاصة به (1.940) وبوزن نسبي (64.67) وكانت قيمة (t = 0.434) ومستوى الدلالة (0.666) وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن الفقرة غير دالة إحصائيا وأن هناك موافقة نسبياً من أفراد العينة على هذه الفقرة (درجة الحياد = 2).

2- الأسباب الراهنة التي أدت إلى زيادة مشكلات نقابة الصحفيين ووقوعها في العديد من التحديات:

م	الأسباب والمشكلات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	وجود انفصال وانفصام واضح بين الجهتين الرئيسيتين في النقابة (مجلس النقابة والجمعية العمومية).	2.500	0.8144	83.33	4.341	0.000
2-	انحسار الفاعلية النقابية لمجلس النقابة والتكتلات النقابية.	2.680	0.7125	89.33	6.748	0.000
3-	استمرار تردي الحالة الاقتصادية للكثير من الصحفيين مما أثر سلباً على تصوراتهم لنقابة فاعلة تدافع عن حقوقهم.	2.480	0.8388	82.67	4.046	0.000
4-	ضعف التواصل والاتصال بين نقابة الصحفيين الفلسطينيين ومجموع الصحفيين وخصوصاً في غزة نتيجة الانقسام السياسي.	2.480	0.8861	82.67	3.830	0.000
5-	تغليب الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النقابة على الاعتبارات المهنية وتجاهل مطالب الجسم الصحفي.	2.340	0.9391	78.00	2.560	0.014

6-	ضعف الوضع القانوني للنقابة نتيجة الممارسات السياسية في غزة والضفة.	2.760	0.5910	92.00	9.092	0.000
7-	الضعف التنظيمي والإداري والمالي لنقابة الصحفيين.	2.720	0.6074	90.67	8.381	0.000
8-	اقتصار نشاط النقابة على تقديم الخدمات العامة للصحفيين على حساب أدوارها المهنية الأصيلة.	2.620	0.7253	87.33	6.044	0.000

بينما كان السبب المتمثل تغليب الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النقابة على الاعتبارات المهنية وتجاهل مطالب الجسم الصحفي هو أقل الأسباب التي أوقعت النقابة في مزيد من المشكلات وفقاً للصحفيين المشاركين في الدراسة، وبلغ المتوسط الحسابي للفقرة (2.340) وبوزن نسبي (78.00) بمستوى الدلالة (0.14) مما يعني أن الفقرة دالة إحصائيا وأن هناك موافقة على هذه الفقرة.

3- أهمية كل عامل ومعوق من العوامل والمعوقات التالية في تطور أداء نقابة الصحفيين:

م	العوامل والمعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	الحفاظ على استقلالية قرار نقابة الصحفيين بعيداً عن تأثير السلطة السياسية.	3.000	0.000	100.00	49.000	0.000
2-	العمل على الحد من كافة القيود والمعوقات المهنية والقانونية والسياسية التي تأثر على العمل الصحفي.	3.000	0.000	100.00	49.000	0.000
3-	العمل على اطلاق تشريع قانوني يسمح للأفراد والمؤسسات بإنشاء مؤسسات إعلامية دون تقيد بترخيص مسبق مشروط.	2.440	0.8843	81.33	3.518	0.001
4-	تشكيل هيئات مسئولة عن كل قطاع من قطاعات الإعلام والصحافة (إذاعة – تلفزيون – صحافة وصحافة إلكترونية).	2.520	0.7887	84.00	4.662	0.000
5-	اعتماد مبدأ الشفافية في العمل النقابي واحترام الحق في تداول المعلومات.	2.920	0.3959	97.33	16.432	0.000
6-	إعداد مشروع شامل للنهوض بواقع الصحافة الفلسطينية لإبقاء قدرتها على المنافسة والصمود.	2.820	0.5225	94.00	11.096	0.000

8-	وقف كافة أشكال التعدي على حرية الإعلام وحبس الصحفيين ومصادرة الأجهزة.	2.980	0.1442	99.33	49.000	0.000
9-	اطلاق برامج نقابية بالتعاون مع المؤسسات الصحفية تقوم على تحسين الأوضاع المعيشية للصحفيين الفلسطينيين.	2.960	0.2284	98.67	24.000	0.000
10-	خلق برامج تدريب وتأهيل للصحفيين الممارسين من مجالات التحرير والتغطية في الميدان ومجالات العمل الأخرى.	2.940	0.3990	98.00	27.707	0.000
11-	تفعيل العمل بمقتضى ميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين.	2.920	0.3404	97.33	19.107	0.000
12-	تطوير قانون نقابة الصحفيين بما يتفق مع التغيرات الحادثة في مجال الصحافة والإعلام.	2.940	0.3134	98.00	21.193	0.000
13-	وجود تنظيم إداري ومالي فاعل وقوى لنقابة الصحفيين.	2.920	0.3990	97.33	16.432	0.000
14-	إعادة النظر في شروط القيد والانتساب لنقابة الصحفيين.	2.980	0.1142	99.33	49.000	0.000

ويبين الجدول أن كافة المعيقات التي ذكرت كانت ذات دلالة إحصائية وأثرت في تطور الأداء العام لنقابة الصحفيين الفلسطينيين مع وجود فروقات دالة بين كل المعيقات المذكورة، فيما أظهر الجدول تقارباً نسبياً في تأثير كل هذه الفقرات على تطور الأداء العام للنقابة ، ففي حين كان "الحفاظ على استقلالية قرار النقابة بعيداً عن تأثير السلطة السياسية" و "العمل على الحد من القيود والمعوقات المهنية والقانونية والسياسية التي تؤثر على العمل الصحفي" من أكبر هذه المعوقات التي تؤثر على الأداء العام لنقابة الصحفيين وبوزن نسبي واحد بلغ (100) وبمتوسط حسابي (3)، وجاءت قيمة (t=49) ومستوى دلالي (0.000) وهو ما يعني موافقة بدرجة كبيرة جداً لهاتين الفقرتين من قبل أفراد عينة الدراسة.

في حين جاءت الفقرة "العمل على إطلاق تشريع قانوني يسمح للأفراد والمؤسسات بإنشاء مؤسسات إعلامية دون تقيد بترخيص مسبق مشروط" كأقل الفقرات اتفاقاً بين أفراد العينة وبمتوسط حسابي بلغ (2.940) ووزن نسبي (81.33) وكانت قيمة (3.51) ومستوى الدلالة (0.001) مما يعني أن الفقرة دالة إحصائياً ، وأن هناك موافقة من أفراد العينة على هذه الفقرة.

4- مستوى تأثير الظروف السياسية الراهنة على حالة الانقسام داخل نقابة الصحفيين:

م	مستوى التأثير	التكرار	%
1-	تؤثر بدرجة كبيرة	36	72.0
2-	تؤثر بدرجة متوسطة	14	28.0
3-	تؤثر بدرجة ضعيفة	0	0
	المجموع	50	100

يظهر الجدول السابق أن الظروف السياسية الراهنة في فلسطين وحالة الانقسام السياسي تؤثر على واقع الحال في نقابة الصحفيين وهي رؤية جماعية شكلت جميع عينة البحث الذين رأوا أن هناك تأثيراً للوضع السياسي على الانقسام الحادث داخل النقابة، حيث يرى (72%) من أفراد العينة أن الظروف السياسية تؤثر بدرجة كبيرة على حالة الانقسام داخل نقابة الصحفيين، مقابل (28%) يرون أنها تؤثر بدرجة متوسطة.

5- المسئول الأبرز عن حالة الانقسام التي تعاني منها نقابة الصحفيين حالياً:

م	الطرف المسئول	التكرار	%
1-	نقابة الصحفيين الفلسطينيين ومقرها القدس	11	22.0
2-	نقابة صحفيي غزة	16	32.0
3-	الاثنين معاً يتقاسمان المسئولية	23	46.0
	المجموع	50	100.0

أما عن المسئول الأبرز عن حالة الانقسام التي تعانيها نقابة الصحفيين تبعاً للظروف السياسية الراهنة فقد أظهرت بيانات الجدول أن جسمي النقابة في الضفة الغربية وغزة يتحملان المسئولية مناصفة عن هذه الحالة التي وصلت إليها النقابة وبنسبة بلغت (46%)، فيما يري (32%) من عينة الدراسة أن المتسبب والمسئول الأبرز عنها هو نقابة الصحفيين في غزة التي شكلها الاطار الموازي التابع للحكومة المقالة في غزة، في حين ذهب (22%) من العينة إلى أن نقابة الصحفيين ومقرها القدس هي المسئول الأبرز عن هذه الحالة.

المحور الثاني: تأثير قانون المطبوعات والنشر واللوائح الداخلية والنظام الصحفي القائم على أداء نقابة الصحفيين:

1- وصف قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني المنظم للعمل الصحفي:

م	وصف القانون	التكرار	%
1-	قانون جيد يتضمن كافة أشكال العمل الصحفي وينظمها ويحمل الكثير من الإيجابيات.	1	2.0
2-	قانون سيئ يتعدى على بعض حريات الرأي والتعبير وحريات الإعلام والصحافة.	8	16.0
3-	قانون متوسط الجودة يحتاج إلى المزيد من التعديلات.	41	82.0
	المجموع	50	100.0

يتضح من بيانات الجدول أن غالبية أفراد عينة الدراسة ترى في أن قانون المطبوعات لا يرقى إلى مستوى القانون المتكامل، وأظهرت أنه يحتاج إلى المزيد من الدراسة والمناقشة والتعديل مع وجود جوانب إيجابية فيه، حيث اعتنق هذا الرأي (82%) من عينة الدراسة، فيما رأي (16%) أنه قانون سيئ يحتاج إلى تغيير، وتعتريه جوانب النقص والسوء كونه يتعدى على الحريات الخاصة بالإعلام والإعلاميين، مقابل (2%) فقط راوا أنه قانون جيد ينظم العمل الصحفي وأشكاله المتعددة.

2- دور نقابة الصحفيين في صياغة قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني المنظم للعمل الصحفي:

م	طبيعة الدور	التكرار	%
1-	كان دورها إيجابيا في زيادة النقاش حول القضايا المختلف عليها في القانون.	12	24.0
2-	كان دورها سلبياً بالموافقة على مواد وبنود تتعدى على الحريات الإعلامية.	14	28.0
3-	لم يكن لها أي دور وجاء القانون من صياغات آخرين من غير النقابة.	24	48.0
	المجموع	50	100.0

وعن دور نقابة الصحفيين في صياغة ووضع هذا القانون أكدت بيانات الجدول أن غالبية عينة الدراسة رأوا أن هذا القانون جاء من صياغات آخرين ولم يكن للنقابة أي دور في صياغته، فيما رأى (28%) من المستطلعة آراؤهم أن دور نقابة الصحفيين في صياغة القانون كان سلبياً بالموافقة على قانون وبنود تتعدى على حرية الإعلام، مقابل (24%) رأوا أن دورها كان إيجابياً في زيادة النقاش حول القضايا المختلف عليها في القانون.

3- تأثير بنود ومواد قانون المطبوعات والنشر على علاقات النقابة بالأطراف المختلفة ذات العلاقة:

م	طبيعة التأثير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة .sig
1-	تأثير قانون المطبوعات والنشر على علاقة النقابة بالسلطة التنفيذية.	1.480	0.7351	49.33	-5.002	0.000
2-	تأثير قانون المطبوعات والنشر على علاقة النقابة بالمؤسسات الصحفية.	2.000	0.8081	66.67	0.000	1.000
3-	تأثير قانون المطبوعات والنشر على علاقة النقابة بالصحفيين والإعلاميين.	2.080	0.8769	69.33	0.645	0.522

وفيما يتعلق بتأثير قانون المطبوعات والنشر والبنود التي يتضمنها على علاقة نقابة الصحفيين بالأطراف ذات العلاقة معها فقد أظهر الجدول أن هناك عدم موافقة من عينة الدراسة على الفقرة التي تقول بوجود تأثير لقانون المطبوعات والنشر على علاقة النقابة بالسلطة التنفيذية مع وجود دلالة إحصائية في هذه الفقرة، وبلغ المتوسط الحسابي (1.480) وهو أقل من درجة الحياد، وبوزن نسبي (49.33) وجاءت قيمة (t= -5.002) وهي تعني رفض العبارة.

بينما جاءت الفقرة التي تقول بوجود تأثير لقانون المطبوعات والنشر على علاقة النقابة بالصحفيين والإعلاميين في الترتيب الأول بوزن نسبي بلغ (69.33) ومتوسط حسابي (2.080) وجاءت قيمة (t=0.645) ومستوى دلالي (0.522) مما يعني أن الفقرة غير دالة إحصائياً رغم وجود موافقة متوسطة من قبل عينة الدراسة على هذه الفقرة، وجاءت في مرتبة متوسطة بوجود درجة موافقة متوسطة عليها رغم عدم دلالتها إحصائياً أيضاً الفقرة التي تقول بأن قانون المطبوعات والنشر أثر في بنوده على علاقة النقابة بالمؤسسات الصحفية الفلسطينية.

4- هل هناك ضرورة لتغيير قانون ولوائح العمل في نقابة الصحفيين:

م	ضرورة لتغيير قانون نقابة الصحفيين	التكرار	%
1-	نعم (انتقل إلى سؤال 10)	49	98.0
2-	لا (انتقل إلى سؤال 11)	1	2.0
	المجموع	50	100.0

وفقاً لبيانات الجدول فقد أظهرت الغالبية المطلقة من عينة الدراسة ضرورة تغيير القانون واللوائح المعمول بها في نقابة الصحفيين الفلسطينيين بواقع (49) مفردة من مجموع (50) مفردة أجريت عليهم الدراسة وبنسبة بلغت (98%)، مقابل (2%) فقط لم يروا داع لتغيير قانون نقابة الصحفيين.

5- الأسباب التي تدعو إلى تغيير قانون نقابة الصحفيين:

م	الأسباب	التكرار	%
1-	قانون قديم يتطلب التحديث نتيجة التطور والتقادم الزماني.	45	90.0
2-	هناك مجالات عمل حديثة دخلت المجال الصحفي كالصحف والمواقع الإلكترونية ولم تتضمنها بنود القانون.	45	90.0
3-	ضرورة العمل على زيادة فعالية دور النقابة وسلطتها التأديبية خاصة الموضوعات المتعلقة بالمسائل المهنية.	26	52.0
4-	إعادة النظر في البنود الخاصة بعمل ومعاشات الصحفيين في المؤسسات الصحفية.	16	32.0
5-	إعطاء دور اكبر للجمعية العمومية والكتل النقابية في القانون لضمان نزاهة الأداء.	33	66.0
6-	عدم تقديمه الضمانات الكافية للصحفيين خصوصاً ما يتعلق بالانتهاكات ضد الصحفيين من جانب المؤسسات الصحفية والسلطة السياسية.	40	80.0

وكما يتضح من الجدول فإن أبرز الأسباب في ضرورة تغيير القانون واللوائح المعمول بها في نقابة الصحفيين تمثلت في كون القانون قديم يتطلب التطور والتقادم الزمني والتحديث، إلى جانب دخول مجالات جديدة للعمل الصحفي يتطلب الأمر تضمينها لقانون العمل في نقابة الصحفيين كون هذه المجالات غير مشمولة بالعضوية في نقابة الصحفيين، وبنسبة واحدة بلغت (90%) من جملة المستطلعة آراؤهم، فيما جاءت تالياً عدم تقديمه الضمانات التي تتعلق بالانتهاكات الممارسة ضدهم من جانب المؤسسات أو السلطة السياسية وبنسبة (80%)، في حين تباينت نسبة الأسباب الأخرى وجاء إعادة النظر في البنود الخاصة بعمل ومعاشات الصحفيين بنسبة (32%)، وكأقل الأسباب التي تدعو إلى تبني فكرة تغيير قانون النقابة من جملة عينة الدراسة.

6- أدت القوانين واللوائح المنظمة لعمل نقابة الصحفيين إلى الإضرار بنقابة الصحفيين وذلك بسبب:

م	الموضوعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	فقدان الجمعية العمومية القدرة على ممارسة دورها في مناقشة قضاياهم ومشاكلهم نتيجة اختلاف نمط المشاكل.	2.653	0.6308	88.43	7.247	0.000
2-	أنه يتجاهل التمايزات والاختلافات بين نمط العمل الإعلامي والصحفي نتيجة التداخل بينهما.	2.720	0.6074	90.67	8.381	0.000
3-	تجاهله للكثير من قضايا العاملين في مجال الإذاعة والتلفزيون والصحافة الإلكترونية وتركيزه اكثر على العاملين في الصحافة الورقية.	2.100	0.9313	70.00	0.759	0.451

وفيما يتعلق بدور القوانين واللوائح المنظمة للعمل الصحفي في الأضرار بنقابة الصحفيين وتطور أدائها تبين أن كافة الخيارات التي تبناها الجدول قد حازت على موافقة عينة الدراسة وبدرجات متفاوتة، إلا أنه تبين عدم وجود دلالة إحصائية للفقرة التي تقول أن القانون واللوائح المنظمة للعمل الصحفي تجاهلت كثير من القضايا التي تخص العاملين في مجالات الإعلام الأخرى غير الصحافة، وبدا أنه يركز أكثر على قضايا ومشكلات العاملين في الصحافة الورقية وبمستوى دلالة بلغ (0.451) مما يعني عدم دلالة الفقرة إحصائياً مقابل موافقة متوسطة على العبارة، فيما كان الخيار القائل أنه يتجاهل التمايزات والاختلافات بين نمط العمل الإعلامي والصحفي نتيجة التداخل بينهما أكبر الفقرات موافقة من قبل عينة الدراسة بمتوسط حسابي (2.720) ووزن نسبي (90.00) وجاءت قيمة (t=8.381) فيما كان المستوى الدلالي في اعلى مستوياته (0.000) مما يعني أعلى درجات الموافقة على العبارة ، وجاءت تالياً الفقرة التي تؤكد فقدان الجمعية العمومية للنقابة القدرة على ممارسة دورها في مناقشة قضايا ومشكلات الصحفيين بمتوسط حسابي (2.653) وبوزن نسبي (88.43) وجاءت قيمة (t=7.247) وبنفس المستوى الدلالي السابق.

7- أنماط الملكية الأكثر بروزاً في النظام الصحفي الحالي:

م	أنماط الملكية	التكرار	%
1-	نمط المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة.	3	6.0
2-	نمط المؤسسات الصحفية الحزبية.	46	92.0
3-	نمط المؤسسات الصحفية المستقلة (الخاصة).	1	2.0
المجموع		50	100.0

تظهر بيانات الجدول أن غالبية عينة الدراسة أجمعت على أن نمط المؤسسات الصحفية الحزبية هو النمط السائد في النظام الصحفي الفلسطيني وبنسبة بلغت (92%) من مجموع عينة الدراسة، مقابل (6%) رأوا أن النمط السائد هو نمط المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، فيما ذهب (2%) فقط للقول أنه النمط الخاص الذي يتبع المؤسسات الصحفية المستقلة.

8- تأثير نمط ملكية المؤسسات الصحفية على علاقة تلك المؤسسات بنقابة الصحفيين ودورها العام:

م	تأثير نمط الملكية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	علاقة إيجابية بناءة تساهم في زيادة فعالية النقابة وتوسع من أداءها لدورها المهني.	1.800	0.8081	60.00	-1.750	0.086
2-	علاقة سلبية تقوم على انتقاد الآخر وتسهم في خلق مشكلات للصحفيين المنتمين لتلك المؤسسات.	2.580	0.7309	86.00	5.611	0.000
3-	تغيير في تركيبة نقابة الصحفيين باتجاه كتلة نقابية واحدة أو اثنتين.	2.480	0.7351	82.67	4.617	0.000
4-	تمتع النقابة بحرية أكبر في التصدي لقضايا الحريات الصحفية.	1.880	0.7989	62.67	-1.062	0.293

تظهر بيانات الجدول أن هناك فقرتين دالتين إحصائياً مقابل فقرتين غير دالتين إحصائياً من مجموع فقرات الجدول الأربع، وجاءت الفقرة التي تقول أن نمط الملكية يؤثر بشكل سلبي على العلاقة بين المؤسسات الصحفية وبين نقابة الصحفيين والعلاقة بينهما سلبية تسهم في خلق مشكلات أكبر للصحفيين المنتمين لتلك المؤسسات، كأكثر الفقرات التي حازت درجة موافقة لدى عينة الدراسة بوزن نسبي (86%) وبمتوسط حسابي (2.580) فيما بلغت قيمة (t=5.611)، وفي الاتجاه الآخر جاءت الفقرة التي تقول بأن هذه العلاقة حملت تأثيراً إيجابياً بناءً أسهم في زيادة

فعالية النقابة وتوسعت في أداء أدوارها المهنية كأقل الفقرات موافقة لدى عينة الدراسة ، بوزن نسبي بلغ (60%) ومتوسط حسابي (1.800) وجاءت قيمة (t=-1.750) مما يعني عدم دلالة الفقرة إحصائياً رغم وجود موافقة متوسطة من قبل عينة الدراسة عليها.

المحور الثالث: تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين:

1- شكل العلاقة بين النقابة والسلطة السياسية:

م	شكل العلاقة بين النقابة والسلطة السياسية	التكرار	%
1-	تمارس نقابة الصحفيين دورها باستقلالية تامة عن السلطة السياسية.	3	6.0
2-	تمارس نقابة الصحفيين دورها في اطار تبعية جزئية للسلطة السياسية.	23	46.0
3-	تمارس نقابة الصحفيين دورها في اطار تبعية كلية للسلطة السياسية.	24	48.0
	المجموع	50	100.0

تظهر بيانات الجدول أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة ترى أن نقابة الصحفيين الفلسطينيين تمارس دورها في إطار تبعية للسلطة السياسية جزئية كانت أو كلية، حيث رأى (48%) من عينة الدراسة أن النقابة تمارس دورها في إطار تبعية كلية للسلطة السياسية، إلى جانب (46%) رأوا أنها تمارس دورها في إطار تبعية جزئية وهي نسب متقاربة جداً، مقابل (6%) فقط من عينة الدراسة رأوا أن النقابة تمارس دورها باستقلالية تامة عن السلطة السياسية، وهو يعني وجود توجه عام لدي عينة الدراسة بأن تأثير السلطة السياسية على قرارات النقابة كبير.

2- سأطرح عليك بعض العبارات وأعطي درجة موافقتك عليها:

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	تعتمد النقابة مالياً على السلطة السياسية مما يؤثر على موقفها العام من مجموع القضايا السياسية.	2.600	0.7559	86.67	5.612	0.000
2-	غياب الاستقلال الحقيقي للنقابة نتيجة تدخلات السلطة السياسية.	2.600	0.7824	86.67	5.422	0.000
3-	تتدخل السلطة السياسية في القضايا الخاصة بالنقابة بأسلوب يسئ للنقابة وصورتها وحيادتها.	2.300	0.9091	76.67	2.333	0.024

4-	بقاء النقابة بعيداً عن تأثير دوائر القرار السياسي مرتبط بشخصية النقيب.	1.920	0.9441	64.00	-0.599	0.552
5-	النقابة تتعامل مع السلطة السياسية بندية وليس هناك سيطرة سياسية عليها.	1.400	0.7559	46.67	-5.612	0.000

تظهر البيانات أن الفقرات الثلاث الأولى التي تضمنها الجدول حملت درجة موافقة متباينة من عينة الدراسة، فيما لم توافق عينة الدراسة على الفقرتين الرابعة والخامسة، وجاءت الفقرة القائلة باعتماد النقابة على السلطة السياسية مالياً مما يؤثر على مواقفها كأكثر الفقرات قوة لدى عينة الدراسة حيث جاءت بدلالة إحصائية عالية ووزن نسبي (86.67)، وبلغت قيمة (t=5.612)، وتلتها الفقرة (غياب الاستقلال الحقيقي للنقابة نتيجة تدخلات السلطة السياسية) وبنفس القوة مع اختلاف طفيف في قيمة (t=5.422)، فيما أبدت عينة الدراسة موافقتها على الفقرة التي تقول (بتدخل السلطة السياسية في القضايا الخاصة بالنقابة بأسلوب يسئ للنقابة وصورتها وحيادتها بوزن نسبي بلغ (76.67) وجاءت قيمة (t=2.333) ومستوى دلالي (0.024) مما يعني دلالتها إحصائياً.

في المقابل جاءت الفقرة (أن بقاء النقابة بعيداً عن تأثير دوائر القرار السياسي مرتبط بشخصية النقيب) كفقرة غير دالة إحصائياً بمستوى دلالي (0.552) ومتوسط حسابي أقل من الطبيعي (1.920)، وكانت من ضمن الفقرات التي لم توافق عليها عينة الدراسة حيث بلغت قيمة (t= -0.599) ، وجاءت الفقرة القائلة بأن (النقابة تتعامل مع السلطة السياسية بندية وليس هناك سيطرة سياسية عليها) من ضمن أكثر الفقرات التي لم توافق عليها عينة الدراسة (t= -5.612)، فيما بلغ المتوسط الحسابي لها (1.400) وبمستوى دلالي (0.000) مما يعني أن هذه الفقرة دالة إحصائياً.

3- تصورات عينة الدراسة لدور وموقف النقابة اتجاه ممارسات النظام السياسي التالية:

م	طبيعة الممارسات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	تعرض العديد من الصحفيين للحبس والمساءلة من الأمن الفلسطيني.	2.220	0.9538	74.00	1.631	0.109
2-	منع الجهات الحكومية العديد من الصحفيين من العمل الصحفي.	2.100	0.9598	70.00	0.742	0.462
3-	تجاوزات الأجهزة الأمنية على الشارع وأثرها على الصحافة.	1.840	0.9553	61.33	-1.184	0.242
4-	إغلاق بعض الصحف والإذاعات المعارضة للسلطة السياسية.	1.680	0.9354	56.00	-2.419	0.019
5-	عدم تطبيق قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني لعام 1995م.	1.560	0.8369	52.00	-3.718	0.001

وتظهر بيانات الجدول أن مواقف نقابة الصحفيين انقسمت بين أدوار سلبية وأخري إيجابية وفقاً لعينة الدراسة فيما أبدت موافقة على جميع الفقرات الواردة في الجدول وبنسب متفاوتة تراوحت بين المتوسطة والضعيفة، ففي حين جاءت أدوار النقابة المتعلقة بتعرض الصحفيين للحبس والمسائلة الأمنية، ودورها في منع الجهات الحكومية من العمل الصحفي إيجابية، أظهرت النتائج وجود مواقف أخرى سلبية تمثلت في عدم اتخاذها موقفاً واضحاً اتجاه تجاوزات الأجهزة الأمنية على الشارع وتأثير ذلك على الصحافة، إلى جانب موقفها من إغلاق بعض الصحف والإذاعات المعارضة للسلطة السياسية، بالإضافة إلى دورها من عدم تطبيق قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني.

وبينت النتائج عدم وجود دلالة إحصائية لغالبية المواقف والأدوار الخاصة بقابة الصحفيين من وجهة نظر عينة الدراسة ، إلا في حالتين الأولى تتعلق بإغلاق الصحف والإذاعات المعارضة حيث جاءت بمستوى دلالة (0.019)، والثانية في عدم قيامها بما يلزم لتطبيق قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني بمستوى دلالة (0.001)، مع العلم أنهما موقفان سلبيان من وجهة نظر عينة الدراسة.

4- هل هناك دور فاعل لنقابة الصحفيين في الحياة السياسية الفلسطينية:

م	دور فاعل لنقابة الصحفيين في الحياة السياسية	التكرار	%
1-	نعم (انتقل إلى سؤال 18)	44	84.0
2-	لا (انتقل إلى سؤال 19)	6	12.0

وفقاً لبينات الجدول تبين وجود دور فاعل لنقابة الصحفيين في الحياة السياسية، حيث رأى (84%) من عينة الدراسة وجود هذا الدور، مقابل (12%) لم يروا دوراً للنقابة في الحياة السياسية.

5- ما حدود هذا الدور:

م	حدود الدور	التكرار	%
1-	كبير	1	2.00
2-	متوسط	12	24.0
3-	ضعيف	31	62.0
	المجموع	44	100.0

اختلفت الفئة التي رأت وجود دور لنقابة الصحفيين في الحياة السياسية الفلسطينية في توصيف حدود هذا الدور، ففي حين رأى (62%) ممن أجابوا بوجود دور للنقابة في الحياة السياسية بأن دورها ضعيف، أعطى (24%) منهم دوراً متوسطاً للنقابة، مقابل (2%) فقط رأى أن هذا دور النقابة في الحياة السياسية كبير.

6- توصيف عينة الدراسة لموقف نقابة الصحفيين الفلسطينيين من القضايا التالية:

م	طبيعة القضايا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني.	1.660	0.8946	55.33	-2.687	0.010
2-	الموقف من الاعتقالات السياسية.	2.260	0.9216	75.33	1.995	0.052
3-	التعدي على حريات الرأي والتعبير.	2.240	0.9806	74.67	1.731	0.090
4-	قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية.	2.200	0.8806	73.33	1.606	0.115
5-	الانتخابات الفلسطينية الأولى والثانية.	2.000	0.9035	66.67	0.000	1.00
7-	انتفاضة الأقصى.	2.760	0.6246	92.00	8.603	0.000
8-	الحروب الإسرائيلية الثلاثة على غزة.	2.380	0.9010	79.33	2.982	0.004
9-	الموقف من منع الصحفيين المعارضين من السفر.	2.180	0.9409	72.67	1.353	0.182

توضح بيانات الجدول التالي والمتعلق بموقف نقابة الصحفيين من مجموعة من القضايا الوطنية أن غالبية الفقرات التي تصف دور النقابة في الحياة السياسية الفلسطينية كانت غير دالة إحصائياً فمن مجموع (9) فقرات كانت هناك (6) فقرات غير دالة مقابل (3) فقرات فقط دالة إحصائياً ، كما سجل موقفاً سلبياً للنقابة من قضية الانقسام الفلسطيني وإنهاؤه مقابل مواقف إيجابية لها في باقي القضايا وان اختلفت نسب الموافقة عليها ، ففي حين كانت قضية تفاعل النقابة مع انتفاضة الأقصى من أكثر المواقف الإيجابية المسجلة للنقابة ، بالإضافة إلى تسجيل مواقف إيجابية بدرجات متوسطة على تعاطي نقابة الصحفيين مع قضايا (الحروب الإسرائيلية على غزة، وموقفها من الاعتقالات السياسية ، وقضية التعرض لحريات الرأي والتعبير، والأسرى، ومنع الصحفيين المعارضين من السفر)، بينما سجل الجدول وجود موقفين لم تتأكد فيهما غالبية عينة الدراسة من تعاطي نقابة الصحفيين مع هاتين القضيتين وهما قضيتا (الانتخابات الفلسطينية الأولى والثانية).

7- طبيعة اعتماد النقابة على مصادر التمويل التالية لتجاوز الظروف الاقتصادية العامة:

م	طبيعة الاعتماد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	الاعتماد على مصادر التمويل الحكومي من خلال مكتب المنظمات الشعبية.	1.640	0.8020	54.67	-3.174	0.003
2-	اعتماد النقابة على مصادر تمويل خارجية لتغطية نشاطاتها.	1.820	0.6907	60.67	-1.843	0.071
3-	الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي من خلال عائدات العضوية والانتساب ومساهمات الأعضاء.	1.820	0.8497	60.67	-1.498	0.141

تظهر بيانات الجدول أن هناك تأثيراً متوسط القوة للظروف الاقتصادية العامة على أداء نقابة الصحفيين، بحيث اضطرتها للاعتماد على مصادر التمويل الخارجي، أو الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي من خلال عائدات العضوية ومساهمات الأعضاء لتغطية نشاطاتها ونفقاتها وبوزن نسبي واحد بلغ (60.67)، مما يعني وجود موافقة متوسطة من جانب عينة الدراسة على هاتين الفقرتين، مع عدم وجود دلالة إحصائية على هاتين الفقرتين نظراً لأن مستوى الدلالة كان أكبر من (0.05) فيهما، في حين جاء الاعتماد على مصادر التمويل الحكومي من خلال مكتب المنظمات الشعبية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية بمستوى دلالي (0.003) مما يعني وجود دلالة إحصائية على هذه الفقرة، مع تبين عدم وجود موافقة من أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة، وهو ما يدلل على ضعف تأثير المساعدات التي تتلقاها النقابة من مكتب المنظمات الشعبية لدعم النشاط.

8- كيف يمكن لنقابة الصحفيين مواجهة المشكلات المالية التي تعترضها:

م	طرق الحل	التكرار	%
1-	الزام السلطة التنفيذية بزيادة مخصصات النقابة التي تحصل عليها من مكتب المنظمات الشعبية.	26	52.0
2-	القيام بزيادة العائد المادي للانتساب لنقابة الصحفيين.	6	12.0
3-	وضع صيغة لعقد موحد للصحفيين يضمن نسبة عائد لنقابة الصحفيين.	30	60.0
4-	الضغط لتمرير قانون تشريعي يضمن الزام المؤسسات الصحفية بدفع نسبة من عوائد الضرائب والإعلانات يعود بالفائدة على صندوق النقابة.	45	90.0
5-	القيام بمشروعات تخدم القطاع الصحفي وتعود بفوائد مادية على النقابة.	43	86.0
6-	الاعتماد على تبرعات وتمويل من جهات خيرية تضمن استقلالية النقابة وقراراتها.	45	90.0

وعن الحلول المقترحة لتجاوز المشكلات المالية التي تعترض نقابة الصحفيين أظهر (90%) من عينة الدراسة ضرورة (الاعتماد على تبرعات وتمويل من جهات خيرية تضمن من خلالها استقلالية النقابة وقراراتها)، أو (الضغط لتمرير قانون يضمن إلزام المؤسسات الصحفية بدفع نسب من عوائد الإعلانات والضرائب لصالح صندوق النقابة) وبنسبة واحدة لكلا الفقرتين، فيما رأى (86%) ضرورة الاعتماد على القيام بمشروعات تخدم الصحفيين وتعود بفوائد مادية على النقابة، بينما رأى (60%) من العينة العمل على وضع صيغة عمل موحدة للصحفيين يضمن نسبة من العائد المادي للنقابة، فيما ذهب (52%) منهم إلى ضرورة الزام السلطة التنفيذية بزيادة مخصصات النقابة التي تحصل عليها من مكتب المنظمات الشعبية، وأخيراً رأى (12%) فقط من عينة الدراسة ضرورة زيادة العائد المادي للانتساب للنقابة.

المحور الرابع: تأثير العوامل الداخلية (المهنية – الإدارية والتنظيمية) على تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين:

1- تصورات عينة الدراسة للخدمات والأدوار التي تقوم بها نقابة الصحفيين حالياً في خدمة الصحفيين:

م	طبيعة الخدمات والأدوار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	التنسيق مع الاتحادات والنقابات العربية والدولية لما فيه مصلحة الصحفيين.	2.460	0.8381	82.00	3.881	0.000
2-	تمثيل الصحفيين بالمشاركة في المؤتمرات الدولية والعربية الخاصة بنقابات الصحفيين في المنطقة وحول العالم.	2.340	0.8946	78.00	2.687	0.010
3-	القيام بدور خدمي في ترتيب سفر الصحفيين على المعابر.	2.220	0.8401	74.00	1.852	0.070
4-	الدفاع عن الصحفيين وضمان حقوقهم وضمان ممارسة المهنة بدون ضغوط.	2.020	0.9581	67.33	0.148	0.883
5-	القيام بدورات تدريبية وتأهيل الصحفيين داخلياً وخارجياً على المستحدثات والأساليب في التحرير الصحفي والعمل في مناطق الخطر.	1.900	0.9313	63.33	-0.759	0.451
6-	تفعيل العمل بميثاق العمل الصحفي الذي صدر عن النقابة.	1.800	0.9035	60.00	-1.565	0.124
7-	تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا المهنة ومشكلاتها.	1.580	0.8104	52.67	-3.665	0.001
8-	النهوض بالأوضاع المعيشية والصحية للصحفيين فيما يتعلق بالأجور والمعاشات والتأمين الصحي والقيام بالزيارات الاجتماعية للصحفيين.	1.460	0.7343	48.67	-5.200	0.000

ويظهر الجدول التالي الذي يتعلق بالتصورات الخاصة بنوعية الخدمات والأدوار التي تقدمها النقابة لمجموع الصحفيين أن التنسيق مع الاتحادات والنقابات العربية والدولية جاء كأكثر الأدوار التي تقوم بها نقابة الصحفيين لخدمة المجموع الصحفي بنتيجة دالة إحصائياً وبوزن نسبي (82.00)، تلاه دورها بتمثيل الصحفيين في المحافل الإعلامية الدولية والعربية بمستوى دلالة (0.010) ووزن نسبي بلغ (78.00)، إلى جانب القيام بدور خدمي في

ترتيب سفر الصحفيين على المعابر، ودورها في الدفاع عن الصحفيين وضمان حقوقهم وعلى الترتيب، وجميعها أدوار توافقت عينة الدراسة على قيام النقابة بها وبدرجات متفاوتة ، بينما لم يحقق الدوران الأخيران مستوى دلالة إحصائية.

بالمقابل أظهرت الدراسة أن الأدوار الأربعة الأخرى لم تحصل على موافقة عينة الدراسة، مما يدلل على عدم رضى عن دور النقابة فيما يتعلق فيها وهي على الترتيب التنازلي: دورها في عقد دورات تدريبية وتأهيلية للصحفيين على المستحدثات التكنولوجية في مجال العمل الصحفي، ودورها في تفعيل العمل بميثاق العمل الصحفي الذي صدر عن النقابة، وهذه الأدوار لم تحمل دلالة إحصائية، إضافة إلى دورها في تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تناقش قضايا المهنة ومشكلاتها ، وأخيراً دورها في النهوض بالأوضاع المعيشية والاهتمام بقضايا التامين الصحي والأجور والقضايا الاجتماعية الأخرى، حيث حصل هذين الدورين الأخيرين على دلالات إحصائية مرتفعة فيما قل المتوسط الحسابي عن درجة الحياد الطبيعية وجاء (1.460 – 1.580) على التوالي.

2- مستوى الرضا عن الأدوار والخدمات التي تقدمها نقابة الصحفيين حالياً:

م	مستوى الأدوار والخدمات	التكرار	%
1-	نعم	11	22.0
2-	لا	39	78.0
	المجموع	50	100.0

تظهر بيانات الجدول أن غالبية عينة الدراسة غير راضية عن مستوى الخدمات التي تقدمها نقابة الصحفيين الفلسطينيين حيث بلغت نسبتهم (78%) من عينة الدراسة، مقابل (22%) فقط من عينة الدراسة أبدوا رضاهم العام عن مستوى الأدوار والخدمات التي تقدمها نقابة الصحفيين.

3- مستوى الموافقة على قيام مجلس النقابة بدور كاف في تدريب وتأهيل الكوادر الصحفية الفلسطينية:

م	التدريب	التكرار	%
1-	نعم	8	16.0
2-	لا	42	84.0
	المجموع	50.0	100.0

وفقاً لبيانات الجدول أظهر (16%) فقط من عينة الدراسة موافقتهم على قيام نقابة الصحفيين بدورها في عملية تدريب وتأهيل الكوادر الصحفية الفلسطينية، فيما ذهب غالبية عينة الدراسة الى القول بأن نقابة الصحفيين لا تقوم بدور كاف في هذا المضمار وبنسبة بلغت (84%)، مما يعني اتجاهاً عاماً لدى عينة الدراسة في عدم قيام النقابة بأدوارها في تدريب وتأهيل الصحفيين.

4- مشكلات تدريب وتأهيل الكوادر الصحفية الذي تقوم به النقابة من وجهة نظر عينة الدراسة:

م	مشكلات التدريب	التكرار	%
1-	سياسة التمييز التي تفرض انتقاء المتدربين دون غيرهم وتكرار الحال في عدة دورات تدريبية.	30	60.0
2-	التدخل الخارجي لفرض أجندات معينة تحت غطاء التدريب الذي تقوم به النقابة.	28	56.0
3-	عدم وجود تعاون بين النقابة والمؤسسات الصحفية في فرض محتوى تدريبي يتناسب ومتطلبات العمل الصحفي.	39	78.0
4-	غياب التخطيط في مجال التدريب بحيث لم يراعى تحديد أهداف ومتطلبات محددة.	34	68.0
5-	مشكلة وجود جسمين للنقابة في غزة والضفة الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء الكثير من الدورات التدريبية نتيجة الاختلافات بين الجسمين النقابيين.	33	66.0
6-	مشكلة التمويل حيث تعاني النقابة من مشكلات مالية تمنع زيادة الدورات التدريبية.	19	38.0
7-	ضعف إدراك الصحفيين لأهمية الدورات التي تعقدها نقابة الصحفيين.	12	24.0
8-	عدم متابعة المتدربين للتعرف على أدائهم المهني.	24	48.0
9-	سطحية أساليب وأدوات التدريب وعدم فاعليتها.	43	86.0

أظهرت بيانات الجدول وجود حالة من التباين في تصورات عينة الدراسة للمشكلات التي تعاني منها البرامج التدريبية التي تقوم بها النقابة لصالح الصحفيين، وتعددت المشكلات التي تعترى هذه البرامج التدريبية، وجاءت (سطحية أساليب وأدوات التدريب وعدم فاعليتها) كأهم المشكلات التي تعانيها تلك البرامج بنسبة بلغت (86%)، تلاها (عدم وجود تعاون بين النقابة والمؤسسات الصحفية في فرض محتوى تدريبي يتناسب ومتطلبات العمل الصحفي)، وعلى التوالي جاءت الأسباب الخاصة بغياب التخطيط في مجال التدريب ، ومشكلة الانقسام بين جسمي النقابة في الضفة الغربية وغزة، ثم سياسة التمييز في انتقاء المتدربين، إلى جانب مشكلات أخرى أخذت نسب قليلة من وجهة نظر عينة الدراسة، وجاءت المشكلة الخاصة (بضعف ادراك الصحفيين لأهمية الدورات التي تعقدها النقابة) أخيراً بنسبة بلغت (24%) من مجموع عينة الدراسة.

5- الأهداف الذي يجب أن تتحقق من خلال التدريب الصحفي الذي تقوم به النقابة:

م	أهداف التدريب	التكرار	%
1-	رفع الكفاءة المهنية للصحفيين الفلسطينيين.	49	98.0
2-	زيادة القدرة التنافسية بين المؤسسات الصحفية في المجال المهني	26	52.0
3-	إتقان واكتساب مهارات وقدرات التواصل والوصول إلى المصادر.	33	66.0
4-	تثقيف الصحفيين ببعض القضايا المثارة في المجتمع.	34	68.0
5-	إكساب الصحفيين المهارات اللازمة للتخطيط والممارسة.	21	42.0
6-	إكساب الصحفيين الاتجاهات والقيم التي تحفزه على أداء رسالته الإعلامية بكفاءة وفاعلية.	30	60.0
7-	ربط الصحفي بالأدوات التكنولوجية الحديثة وتدريبه على استخدامها في مجال العمل.	41	82.0
8-	تنمية الرؤية النقدية للصحفيين والقدرة على التحليل والتفسير والاستنباط.	22	44.0

أظهرت بيانات الجدول أن هناك تبايناً في طبيعة الأهداف المراد تحقيقها من وراء البرامج والدورات التدريبية التي تقيمها النقابة، حيث ذهب (98%) من عينة الدراسة إلى القول بأن الهدف الرئيسي للتدريب يجب أن يحقق رفع الكفاءة المهنية للصحفيين، تلاها ربطه بالأدوات التكنولوجية الحديثة وتدريبه على استخدامها في مجال العمل بنسبة (82%)، ثم جاءت الأهداف المتعلقة بتثقيف الصحفيين ببعض القضايا الرئيسية المثارة في المجتمع، وإتقان واكتساب المهارات للتواصل مع المصادر، بينما حصلت أهداف أخري على نسب قليلة من وجهة نظر عينة الدراسة، فيما جاء الهدف الخاص بإكساب الصحفيين المهارات اللازمة للتخطيط في الممارسة المهنية كأقل الأهداف بنسبة بلغت (42%) من عينة الدراسة.

6- توصيف دور نقابة الصحفيين في تعزيز القيم المهنية التالية لدى مجموع الصحفيين:

م	القيم المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	مراعاة المشاعر الدينية.	2.700	0.6460	90.00	7.653	0.000
2-	الدقة في نقل الأحداث.	2.300	0.8144	76.67	2.605	0.012
3-	الالتزام بالمصلحة المجتمعية والابتعاد عما يثير الصراع المجتمعي.	2.220	0.8873	74.00	1.753	0.086
4-	الحيادية عند نقل الأخبار.	2.100	0.9091	70.00	0.778	0.440
5-	الموضوعية وعدم التلوين في نقل المعلومات.	2.060	0.9127	68.67	0.465	0.644

يظهر الجدول السابق أن هناك دور متوسط لنقابة الصحفيين في تعزيز القيم المهنية لدى الصحفيين، حيث تبين وجود فقرتين دالتين إحصائياً فقط من مجموع القيم التي تقوم النقابة بتعزيزها، فيما كانت هناك درجة موافقة عامة من جانب عينة الدراسة لدور النقابة في هذا الصدد.

وجاءت الفقرة مراعاة المشاعر الدينية كأكثر القيم المهنية اتفاقاً بين عينة الدراسة على دور النقابة في تعزيزها بوزن نسبي بلغ (90.00) ومستوى دلالة (0.000) مما يعني دلالتها إحصائياً، إلى جانب الفقرة (الدقة في نقل الأحداث) التي جاءت بمستوى دلالة بلغ (0.012).

بينما لم تحمل القيم المهنية الأخرى دلالات إحصائية رغم موافقة عينة الدراسة عليها، فيما جاءت الفقرة (الموضوعية وعدم التلوين في نقل الأحداث) كأقل الفقرات اتفاقاً بين عينة الدراسة وبوزن نسبي بلغ (68.0) ومستوى دلالة (0.644) وهو ما يعني عدم دلالتها إحصائياً.

7- كيف ترى مستوى تأثير النقابة على التزام الصحفيين والصحف بأخلاقيات المهنة:

م	مستوى التأثير	التكرار	%
1-	تأثير قوي	2	4.0
2-	تأثير متوسط	12	24.0
3-	تأثير ضعيف	27	54.0
4-	ليس لها أي تأثير	9	18.0
المجموع		50	100.0

من بيانات الجدول السابق يتضح اتفاق الغالبية العظمي لعينة الدراسة أن هناك تأثيراً للنقابة على الصحفيين والمؤسسات الصحفية للالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي بدرجات متفاوتة وبنسبة إجمالية بلغت (82%)، فيما يرى (18%) فقط من عينة الدراسة أنه ليس هناك أي تأثير للنقابة، وفيما يتعلق بتصنيف درجات تأثير النقابة على مجموع الصحفيين والمؤسسات الصحفية للالتزام بأخلاقيات المهنة فقد أوضح (54%) أن هناك تأثير ضعيف للنقابة، تلاه (24%) رأوا وجود تأثير متوسط للنقابة، فيما رأى (4%) فقط من عينة الدراسة أن هناك تأثير قوي للنقابة.

8- توجه عينة الدراسة لضرورة تغيير الأوضاع الإدارية والتنظيمية الداخلية للنقابة:

م	ضرورة تغيير الأوضاع الإدارية والتنظيمية	التكرار	%
1-	نعم	46	92.0
2-	لا	4	8.0

فيما يتعلق بوجهة نظر عينة الدراسة في ضرورة تغيير الأوضاع الإدارية والتنظيمية الداخلية لنقابة الصحفيين أكد (92%) منهم على ضرورة التغيير، فيما ذهب (8%) فقط من عينة الدراسة إلى أن الأوضاع الإدارية والتنظيمية جيدة ولا تحتاج للتغيير.

9- نوع التعديل الإداري والتنظيمي المطلوب داخل النقابة:

م	نوع التعديل	التكرار	%
1-	تعديل التقسيم الإداري لمجلس النقابة بشكل جزئي.	37	74.0
2-	تعديل التقسيم الإداري لمجلس النقابة بشكل شامل وجذري.	8	16.0
3-	تعديل اللوائح الداخلية للنقابة المتعلقة بالحقوق والواجبات للصحفيين.	1	2.0
4-	لا يوجد ضرورة لأي تعديل إداري أو تنظيمي.	4	8.0
	المجموع	50	100.0

وتظهر بيانات الجدول أن غالبية عينة الدراسة تري ضرورة تعديل الأوضاع الإدارية والتنظيمية داخل نقابة الصحفيين، مع وجود اختلاف في نظرة عينة الدراسة لطبيعة ونوع التعديل المرغوب، حيث أكد (74%) من عينة الدراسة ضرورة إحداث تغيير جزئي فقط، فيما ذهب (16%) منهم إلى ضرورة إجراء تغيير جذري وشامل للأوضاع الإدارية والتنظيمية داخل النقابة، مقابل (2%) رأوا حاجة للتعديل على اللوائح المتعلقة بالحقوق والواجبات فقط ، فيما ذهب (8%) من عينة الدراسة للقول أن الأوضاع الإدارية والتنظيمية داخل النقابة جيدة ولا تحتاج إلى أي تعديل.

10- تأثير تركيبة مجلس النقابة خلال فترة الدراسة في تطور أداءها؟

م	تأثير تركيبة مجلس النقابة خلال فترة الدراسة في تطور أداءها	التكرار	%
1-	أثرت بصورة إيجابية على أداء نقابة الصحفيين.	7	14.0
2-	أثرت بصورة سلبية على أداء نقابة الصحفيين.	25	50.0
3-	لم تؤثر على الأداء العام لنقابة الصحفيين.	18	36.0
	المجموع	50	100.0

توضح بيانات الجدول أن الاتجاه العام لدى عينة الدراسة يرى تأثيراً سلبياً لتركيبة مجلس نقابة الصحفيين خلال الفترة من 1996م إلى 2012م على الأداء العام وتطور النقابة، حيث رأت نصف عينة الدراسة (50%) وجود هذا التأثير السلبي، مقابل (14%) رأوا أنها أثرت بشكل إيجابي، فيما رأى (36%) من عينة الدراسة أن تركيبة مجلس النقابة لم تؤثر مطلقاً على أداء وتطور النقابة.

11- أبرز المشكلات التي تواجه النقابة فيما يتعلق بالقيد والانتساب: (يمكن اختيار أهم ثلاثة مشكلات):

م	أهم المشكلات	التكرار	%
1-	قانون النقابة لا يواكب التطورات التي يشهدها العمل الصحفي خصوصاً ما يتعلق بالقيد.	44	88.0
2-	عدم اعتراف كل جسم نقابي بالجسم الآخر الأمر الذي يؤثر على قيد الصحفيين في النقابة وعلى عملهم.	35	70.0
3-	إغراق عضوية النقابة بعضويات شكلية.	35	70.0
4-	دخول أشخاص إلى المهنة من غير العاملين في مجال الصحافة كمجالات الإعلان والسكرتارية والإدارة.	30	60.0

أظهرت بينات الدراسة أن هناك مجموعة من المشكلات التي واجهت نقابة الصحفيين فيما يتعلق بالقيد والانتساب لها من قبل مجموع الصحفيين، ووفقاً لعينة الدراسة فقد رأت أن أهم هذه المشكلات تتعلق بعدم حداثة قانون القيد والانتساب المعمول به نظراً لعدم اشتماله على محددات الانتساب الخاصة بالصحفيين العاملين في الصحافة الإلكترونية وبعض المجالات التي شهدتها العمل الصحفي مؤخراً، حيث رأى (88%) من عينة الدراسة أن القانون لا يواكب التطورات الحادثة في مجال العمل الصحفي فيما يتعلق بالقيد، في حين ذهب (70%) من عينة الدراسة إلى أن عدم اعتراف كل جسم نقابي بالآخر – الأول في الضفة الغربية والثاني في غزة – يؤثر على قيد الصحفيين وعلى عملهم ، إلى جانب إغراق النقابة بعضويات شكلية ، كانا مشكلتين هامتين تعلقتا بقضية القيد والانتساب حيث جاءتا بنفس النسبة المئوية، فيما كانت المشكلة الثالثة الأهم لدي تتعلق بدخول أشخاص من خارج المهنة لمجال العمل الصحفي بنسبة (60%) من عينة الدراسة.

12- تصورات عينة الدراسة لطرق إعادة النظر في شئون القيد والانتساب للنقابة:

م	طبيعة التصور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة sig.
1-	تفعيل جداول المنتسبين مع وضع ضوابط جديدة تمنع من الانتساب إلى النقابة لغير العاملين في المهنة.	2.880	0.3854	96.00	16.14	0.000
2-	اعتماد قانون جديد للانتساب والقيد في النقابة يراعي التغيرات الحادثة في العمل الصحفي.	2.780	0.6157	92.67	8.957	0.000
3-	تشكيل لجنة متوافق عليها من جميع الكتل النقابية من صحفيين لمراجعة تنسيب الأعضاء القدامى وقيد الأعضاء الجدد.	2.360	0.8980	78.67	2.835	0.007
4-	الاتفاق بين جسمي النقابة في غزة والضفة على اعتماد معايير مناسبة لتصحيح وضع الانتساب إلى حين حل الإشكاليات بين الجسمين.	2.100	0.8391	70.00	0.843	0.403
5-	إنشاء جداول متدرجة في عضوية النقابة يتدرج فيها العضو من مستوى لآخر في ضوء سنوات ممارسته المهنية.	1.920	0.9441	64.00	-0.599	0.552
6-	فتح المجال أمام الصحفيين الجدد وخريجي أقسام الصحافة والإعلام للانتساب إلى نقابة الصحفيين.	1.800	0.9476	60.00	-1.49	0.142

أظهرت بيانات الجدول أن عينة الدراسة لم توافق على الفقرتين الخاصتين بـــ (إنشاء جداول متدرجة في عضوية النقابة)، أو (فتح المجال أمام الصحفيين الجدد وخريجي أقسام الإعلام للانتساب إلى النقابة فور تخرجهم)، فيما أظهرت موافقة بدرجات مختلفة على باقي الخيارات التي تضمنها الجدول في إطار إعادة النظر في شئون القيد والانتساب لنقابة الصحفيين، وجاءت الفقرتين السابقتين بمستوى دلالي (0.552 – 0.142) وعلى التوالي مما يعني عدم وجود دلالة إحصائية فيهما.

وتبين من الجدول أن التصور الأكبر لمعالجة قيد وانتساب الصحفيين للنقابة يتمثل في تفعيل جداول المنتسبين مع وضع ضوابط جديدة للقيد تمنع غير العاملين في المهنة من الانتساب للنقابة، تلاه اعتماد قانون جديد للانتساب للنقابة يراعي التغيرات الحادثة في مجال العمل الصحفي، ثم جاء التصور الخاص بتشكيل لجنة متوافق عليها من الكتل

النقابية لمراجعة تنسيب الصحفيين القدامى وقيد الأعضاء الجدد، وثلاثتهما تضمنت وجود دلالة إحصائية وموافقة من قبل عينة الدراسة.

في حين جاء التصور الخاص بالاتفاق بين جسمي النقابة في الضفة وغزة على اعتماد معايير مناسبة لتصحيح وضع الانتساب إلى حين حل الإشكاليات القائمة بين الطرفين تالياً في الترتيب بوجود موافقة متوسطة من عينة الدراسة رغم عدم وجود دلالة إحصائية على هذا التصور (0.403).

المحور الخامس: الإجراءات المتعلقة بتطوير نقابة الصحفيين الفلسطينيين ورفع أداءها، ومقترحات الصحفيين لذلك؟ ورؤيتهم المستقبلية لطبيعة أداء النقابة؟

1- التصورات الخاصة بتطوير أداء نقابة الصحفيين حسب درجة الأهمية:

م	قضايا الأداء المهني للنقابة	%	الترتيب
1-	صياغة قانون جديد موحد للنقابة.	48.0	1
2-	فصل كل عضو لا يرتبط بمهنة الصحافة.	34.0	4
3-	استمرار العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي وفي موعدها المحدد لضمان التمثيل النزيه لجموع الصحفيين.	38.0	3
4-	إيجاد آلية واضحة لتوحيد جسمي النقابة في غزة والضفة الغربية.	42.0	2
5-	تقديم كافة الخدمات والمساعدات للأعضاء بشكل مستمر ومنظم.	18.0	8
6-	تقوية موقف النقابة من خلال سلامة أدائها ووضوح قوانينها ومواقفها اتجاه القضايا المهنية.	24.0	6
7-	وضع تصور لإيجاد دور للتكتلات النقابية الصغيرة والمستقلة في رسم سياسات النقابة بعيداً عن المحاصصة.	20.0	7
8-	اعتماد هيكل إداري وتنظيمي يضمن مهنية مجلس النقابة وتقسيماتها الفرعية وابتعادها عن الفئوية والحزبية.	28.0	5

وحول التصورات الخاصة بتطوير أداء نقابة الصحفيين فقد أظهر الجدول التالي أن عينة الدراسة رأت أن الحل يكمن أولاً في صياغة قانون جديد موحد للنقابة، تلاه إيجاد آلية واضحة لتوحيد جسمي النقابة في غزة والضفة الغربية، ثم جاءت الفقرة (استمرار العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي وفي موعدها المحدد لضمان التمثيل النزيه لجموع الصحفيين).

فيما جاءت الحلول المتمثلة في فصل كل عضو لا يرتبط بالمهنة، واعتماد هيكل تنظيمي وإداري يضمن مهنية مجلس النقابة، وتقوية موقف النقابة من خلال سلامة أدائها ووضوح قوانينها ومواقفها، ووضع تصور لدور معين للتكتلات الصغيرة والمستقلين في رسم سياسات النقابة بعيداً عن سياسة المحاصصة الحزبية، جاءت جميعها على

التوالي وبنفس ترتيب الفقرات، في حين جاء أخيراً الحل الذي يكمن في تقديم كافة الخدمات والمساعدات للأعضاء بشكل مستمر ومنظم.

2- التصورات الخاصة بالرؤية المستقبلية لطبيعة أداء نقابة الصحفيين:

الرؤية الأولى: الإبقاء على استقلالية النقابة بعيداً عن تأثير دوائر القرار السياسي وتدخلاتها في قراراتها لما فيه مصلحة الصحفيين.

الرؤية الثانية: كون تركيبة مجلس نقابة الصحفيين الحالية تقوم على المحاصصة رأت عينة الدراسة ضرورة الاعتماد على ما تفرزه الانتخابات الديمقراطية الحرة لاختيار مجلس النقابة على أسس مهنية بعيداً عن سياسة (الكوتة) وإعطاء فرصة أكبر لغير المسيسين للظهور بأدوار إيجابية في خدمة الصحفيين والمهنة.

الرؤية الثالثة: ربطت عينة الدراسة تطور الدور المهني للنقابة بتوفر عوامل النجاح من خلال قدرتها على التأثير، وحسن اختيار القيادة التي تقود مجلس النقابة لتحقيق الآمال المهنية المرجوة من مجموع الصحفيين، وتطوير علاقتها بالمؤسسات الإعلامية ذات العلاقة داخلياً وخارجياً لما فيه مصلحة الصحفيين ومتطلبات المهنة.

الرؤية الرابعة: إعادة تقييم ذاتية للقانون واللوائح المنظمة للعمل في نقابة الصحفيين، وذلك بطرح فكرة تطوير القانون ليتماشى مع التطور الحادث في المهنة ودمج الفئات الإعلامية الجدية فيه.

الرؤية الخامسة: أعطت عينة الدراسة تصوراً واضحاً بضرورة العمل بكل السبل لتوحيد الجسم الصحفي الذي تضرر نتيجة الانقسام السياسي، والعمل بجدية على خلق أجواء إيجابية دائمة وليست مرحلية من خلال تطوير العمل الاجتماعي في نقابة الصحفيين.

الرؤية السادسة: على صعيد عملية القيد والانتساب لعضوية النقابة رأت عينة الدراسة ضرورة تقييم عملية الانتساب السابقة، مع مراعاة انتهاج قواعد وأسس سليمة ومهنية نابعة من جوهر اللوائح والقانون المنظم لعمل النقابة في قيد الصحفيين الجدد.

الرؤية السابعة: تعزيز موارد النقابة من خلال تقليل الاعتماد على الدعم الحكومي للحفاظ على استقلالية قرار النقابة والبحث عن مصادر تمويل جديدة بأفكار خلاقة تضمن دورها المهني بدون ضغط، وتتمثل في جزء منها بمشاريع الصحفيين ومشاركة المؤسسات الصحفية في دعم موازنة النقابة، أو من خلال قانون تشريعي يضمن دعماً لموازنة النقابة من خلال الإعلانات المقدمة في وسائل الإعلام أو العوائد الضريبية عليه بحيث تعود لصندوق النقابة.

نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: المعوقات والمشكلات التي واجهت نقابة الصحفيين:

1- أكدت الدراسة وجود بعض المعوقات والمشكلات التي واجهت نقابة الصحفيين لكنها أبرزت الضعف الذي يعانيه مجلس النقابة وضعف تأثيره في القرارات الهامة للجسم الصحفي، في حين كان تأثير انقسام الجسم الصحفي بين نقابتين واحدة في الضفة الغربية وهي الجسم المركزي للصحفيين وأخرى في غزة جاءت في أعقاب الانقسام عام 2007م بارزاً أيضاً.

2- وعن الأسباب الراهنة التي أدت إلى زيادة مشكلات نقابة الصحفيين ووقوعها في العديد من التحديات جاء السبب المتمثل بضعف الوضع القانوني للنقابة نتيجة الممارسات السياسية في غزة والضفة كأهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلات النقابة، تلاها الضعف التنظيمي والإداري والمالي لنقابة الصحفيين، إلى جانب المشكلة المتعلقة بانحسار الفاعلية النقابية لمجلس النقابة والتكتلات النقابية الممثلة فيها، بينما كان السبب المتمثل تغليب الاتجاهات السياسية لأعضاء مجلس النقابة على الاعتبارات المهنية وتجاهل مطالب الجسم الصحفي هو أقل الأسباب التي أوقعت النقابة في مزيد من المشكلات.

3- وعن مستوى تأثير الظروف السياسية الراهنة على حالة الانقسام داخل نقابة الصحفيين فقد أظهرت الدراسة وجود اعتقاد لدي حوالى نصف عينة الدراسة بأن جسمي النقابة في الضفة الغربية وغزة يتحملان المسئولية مناصفة عن هذه الحالة التي وصلت إليها النقابة وبنسبة بلغت (46%).

المحور الثاني: تأثير قانون المطبوعات والنشر واللوائح الداخلية والنظام الصحفي القائم على أداء نقابة الصحفيين:

4- توضح الدراسة أن قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني المنظم للعمل الصحفي لا يرقى إلى مستوى القانون المتكامل، وأظهرت أنه يحتاج إلى المزيد من المناقشة والتعديل مع وجود جوانب إيجابية فيه، وعن دور نقابة الصحفيين في وضع صياغة القانون فأظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثين رأوا أن هذا القانون جاء من صياغات آخرين ولم يكن للنقابة أي دور في صياغته.

5- وفيما يتعلق بتأثير قانون المطبوعات والنشر والبنود التي يتضمنها على علاقة نقابة الصحفيين بالأطراف ذات العلاقة معها فقد جاءت علاقة النقابة بالصحفيين والإعلاميين كأكثر المتأثرين بهذا القانون، تلاها علاقة النقابة بالمؤسسات الصحفية الفلسطينية.

6- وحول ضرورة تغيير قانون ولوائح العمل في نقابة الصحفيين فقد أظهرت الدراسة ضرورة تغيير القانون واللوائح المعمول بها في نقابة الصحفيين الفلسطينيين، وذلك للأسباب المتعلقة بكون القانون قديم يتطلب التطور والتقادم الزمني والتحديث، إلى جانب دخول مجالات جديدة للعمل الصحفي يتطلب الأمر تضمينها لقانون العمل في نقابة الصحفيين كون هذه المجالات غير مشمولة بالعضوية في نقابة الصحفيين، إلى جانب عدم تقديمه الضمانات التي تتعلق بالانتهاكات الممارسة ضدهم من جانب المؤسسات أو السلطة السياسية.

7- وفيما يتعلق بدور القوانين واللوائح المنظمة للعمل الصحفي في الأضرار بنقابة الصحفيين وتطور أداءها تبين الدراسة أن السبب الأبرز يتمثل في تجاهل القانون التمايزات والاختلافات بين نمط العمل الإعلامي والصحفي نتيجة التداخل بينهما.

8- وبينت الدراسة أن نمط المؤسسات الصحفية الحزبية هو النمط السائد في النظام الصحفي الفلسطيني، وعن تأثير هذا النمط على علاقة تلك المؤسسات بنقابة الصحفيين ودورها العام تظهر الدراسة أن الفقرة التي تقول أن نمط الملكية يؤثر بشكل سلبي على العلاقة بين المؤسسات الصحفية وبين نقابة الصحفيين والعلاقة بينهما سلبية تسهم في خلق مشكلات أكبر للصحفيين المنتمين لتلك المؤسسات، جاءت كأكثر الفقرات التي حازت درجة موافقة لدى عينة الدراسة.

المحور الثالث: تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على تطور أداء نقابة الصحفيين الفلسطينيين:

9- وفيما يخص شكل العلاقة بين النقابة والسلطة السياسية تظهر الدراسة أن نقابة الصحفيين الفلسطينيين تمارس دورها في اطار تبعية للسلطة السياسية جزئية كانت أو كلية، وهو يعني وجود توجه عام لدي عينة الدراسة بأن تأثير السلطة السياسية على قرارات النقابة كبير.

10- أظهرت الدراسة أن مواقف نقابة الصحفيين انقسمت بين أدوار سلبية وأخري إيجابية وفقاً لعينة الدراسة فيما أبدت موافقة على جميع الفقرات الواردة في الجدول وبنسب متفاوتة تراوحت بين المتوسطة والضعيفة، ففي حين جاءت أدوار النقابة المتعلقة بتعرض الصحفيين للحبس والمسائلة الأمنية، ودورها في منع الجهات الحكومية من العمل الصحفي إيجابية، أظهرت الدراسة وجود مواقف أخرى سلبية تمثلت في عدم اتخاذها موقف واضح اتجاه تجاوزات الأجهزة الأمنية على الشارع وتأثير ذلك على الصحافة، إلى جانب موقفها من إغلاق بعض الصحف والإذاعات المعارضة للسلطة السياسية، بالإضافة إلى دورها من عدم تطبيق قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني.

11- وعن دور نقابة الصحفيين في الحياة السياسية الفلسطينية تبين وجود دور فاعل لنقابة الصحفيين في الحياة السياسية، واختلف الصحفيون في توصيف حدود هذا الدور، حيث رأى (62%) ممن أجابوا بوجود دور للنقابة في الحياة السياسية بأن دورها ضعيف، أعطى (24%) منهم دوراً متوسطاً للنقابة، مقابل (2%) فقط رأى أن هذا دور النقابة في الحياة السياسية كبير.

12- وعن طبيعة اعتماد نقابة الصحفيين على مصادر التمويل التالية لتجاوز الظروف الاقتصادية العامة فقد أظهرت الدراسة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي، أو الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي من خلال عائدات العضوية ومساهمات الأعضاء لتغطية نشاطاتها ونفقاتها وبنسبة واحدة ، ودرجة موافقة متوسطة من جانب عينة الدراسة على هاتين الفقرتين، بينما لم توافق عينة الدراسة على الفقرة القائلة بالاعتماد على مصادر التمويل الحكومي من خلال مكتب المنظمات الشعبية التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يدلل على ضعف تأثير المساعدات التي تتلقاها النقابة من مكتب المنظمات الشعبية لدعم النشاط.

13- وعن ابرز الحلول المقترحة لتجاوز المشكلات المالية التي تعترض نقابة الصحفيين أظهر (90%) من عينة الدراسة ضرورة (الاعتماد على تبرعات وتمويل من جهات خيرية تضمن من خلالها استقلالية النقابة وقراراتها)، أو (الضغط لتمرير قانون يضمن الزام المؤسسات الصحفية بدفع نسب من عوائد الإعلانات والضرائب لصالح صندوق النقابة) وبنسبة واحدة لكلا الفقرتين، أو ضرورة الاعتماد على القيام بمشروعات تخدم الصحفيين وتعود بفوائد مادية على النقابة، أو العمل على وضع صيغة عمل موحدة للصحفيين يضمن نسبة من العائد المادي للنقابة.

المحور الرابع: تأثير العوامل الداخلية (المهنية– الإدارية والتنظيمية) على تطور أداء نقابة الصحفيين:

14- فيما يتعلق بالتصورات بنوعية الخدمات والأدوار التي تقدمها النقابة لمجموع الصحفيين جاء التنسيق مع الاتحادات والنقابات العربية والدولية كأكثر الأدوار التي تقوم بها النقابة لخدمة المجموع الصحفي، تلاه دورها بتمثيل الصحفيين في المحافل الإعلامية الدولية والعربية، إلى جانب القيام بدور خدمي في ترتيب

سفر الصحفيين على المعابر، ودورها في الدفاع عن الصحفيين وضمان حقوقهم، وجميعها أدوار توافقت عينة الدراسة على قيام النقابة بها وبدرجات متفاوتة.

15- تظهر الدراسة الحاجة الملحة لتطوير وزيادة الخدمات التي تقدمها نقابة الصحفيين للمجموع الصحفي وفي المجالات كافة.

16- وحول قيام مجلس النقابة بدور كاف في تدريب وتأهيل الكوادر الصحفية الفلسطينية فقد ذهب غالبية عينة الدراسة إلى القول بأن نقابة الصحفيين لا تقوم بدور كاف في هذا المضمار وبنسبة بلغت (84%)، مما يعني اتجاهاً عاماً لدى عينة الدراسة في عدم قيام النقابة بأدوارها في تدريب وتأهيل الصحفيين، وعن أهم مشكلات التدريب الذي تقوم به النقابة جاءت (سطحية أساليب وأدوات التدريب وعدم فاعليتها) كأهم المشكلات التي تعانيها تلك البرامج بنسبة بلغت (86%)، تلاها (عدم وجود تعاون بين النقابة والمؤسسات الصحفية في فرض محتوى تدريبي يتناسب ومتطلبات العمل الصحفي)، وعلى التوالي جاءت الأسباب الخاصة بغياب التخطيط بمجال التدريب، ومشكلة الانقسام بين جسمي النقابة في الضفة وغزة، ثم سياسة التمييز في انتقاء المتدربين، إلى جانب مشكلات أخرى أخذت نسب قليلة من وجهة نظر عينة الدراسة.

17- تظهر الدراسة أن هناك دوراً متوسطاً لنقابة الصحفيين في تعزيز القيم المهنية لدى الصحفيين، فيما كانت هناك درجة موافقة عامة من جانب عينة الدراسة لدور النقابة في هذا الصدد، كما تبين الدراسة أن هناك تأثير للنقابة على الصحفيين والمؤسسات الصحفية للالتزام بأخلاقيات العمل الصحفي بدرجات متفاوتة.

18- فيما يتعلق بوجهة نظر العينة في ضرورة تغيير الأوضاع الإدارية والتنظيمية الداخلية لنقابة الصحفيين أكد (92%) منهم على ضرورة التغيير، والذي يكمن في ضرورة إحداث تغيير جزئي فقط وفقاً لـــ (74%) من عينة الدراسة.

19- تظهر الدراسة أن الاتجاه العام لدى عينة الدراسة يرى تأثيراً سلبياً لتركيبة مجلس نقابة الصحفيين خلال الفترة من 1996م إلى 2012م على الأداء العام وتطور النقابة، حيث رأت نصف عينة الدراسة (50%) وجود هذا التأثير السلبي، مقابل (14%) رأوا أنها أثرت بشكل إيجابي، فيما رأى (36%) من عينة الدراسة أن تركيبة مجلس النقابة لم تؤثر مطلقاً على الأداء العام وتطور نقابة الصحفيين.

20- أظهرت الدراسة وجود عدد من المشكلات التي واجهت نقابة الصحفيين فيما يتعلق بالقيد والانتساب، وكان أهمها عدم حداثة قانون القيد والانتساب المعمول به نظراً لعدم اشتماله على محددات انتساب الصحفيين العاملين في الصحافة الإلكترونية وبعض المجالات التي شهدها العمل الصحفي مؤخراً، إلى جانب عدم اعتراف كل جسم نقابي بالآخر – الأول في الضفة الغربية والثاني في غزة – يؤثر على قيد الصحفيين وعلى عملهم ، وإغراق النقابة بعضويات شكلية، كانتا مشكلتين هامتين تعلقتا بقضية القيد والانتساب حيث جاءتا بنفس النسبة المئوية ، فيما كانت المشكلة الثالثة الأهم لدي عينة الدراسة تتعلق بدخول أشخاص من خارج المهنة إلى مجال العمل الصحفي.

21- أظهرت الدراسة أن التصور الأكبر لمعالجة قيد وانتساب الصحفيين للنقابة يتمثل في تفعيل جداول المنتسبين مع وضع ضوابط جديدة للقيد تمنع غير العاملين في المهنة من الانتساب للنقابة، تلاه اعتماد قانون جديد

للانتساب للنقابة يراعي التغيرات الحادثة في مجال العمل الصحفي، أو من خلال تشكيل لجنة متوافق عليها من جميع الكتل النقابية لمراجعة تنسيب الصحفيين القدامى وقيد الأعضاء الجدد، واعتماد معايير مناسبة لتصحيح وضع الانتساب إلى حين حل الإشكاليات القائمة.

مقترحات الدراسة:

1- زيادة الفاعلية للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وإعطائها دوراً مهماً في توجيه أدوار النقابة، مع التركيز على ضرورة العمل على تحييد مجلس النقابة المناكفات السياسية القائمة.
2- تطوير قانون النقابة واللوائح المنظمة للعمل فيها من خلال تنظيم مجموعة من ورش العمل والاجتماعات التي يحضرها الصحفيون، وجعلهم عنصراً مشاركاً في وضع الأفكار والصياغات التي تفيد في تطوير القانون المنظم للعمل الصحفي وتحديثه.
3- تعزيز دور النقابة في الحياة العامة، والابتعاد بها عن التبعية للأطراف السياسية السلطوية وغير السلطوية، والعمل على إبراز دورها الوحدوي.
4- وقف الملاحقات الأمنية والاعتداءات على الصحفيين ومنعهم من العمل أو السفر والتنقل في الضفة وقطاع غزة.
5- تطوير الخدمات المقدمة لمجموع الصحفيين وزيادتها من خلال دراسة احتياجاتهم، والبحث عن مصادر تمويل لتقديم الخدمات للصحفيين استرشاداً بما طرحه الصحفيون من طرق لتوفير التمويل.
6- القيام بدورات تدريبية للصحفيين وإيجاد تعاون بين النقابة والمؤسسات الصحفية في فرض محتوى تدريبي يتناسب ومتطلبات العمل الصحفي واحتياجات المؤسسات الصحفية.
7- قيام مجلس النقابة بتعزيز القيم المهنية في العمل وتوجيه الصحفيين للابتعاد عن الأساليب والطرق الخطأ في التغطية الصحفية التي تسبب الضرر للوطن والمواطن، إلى جانب تعزيز قيم الصدق والدقة والموضوعية في النقل والحفاظ على الصالح المجتمعي.
8- تشكيل لجنة محايدة للنظر في مشكلات العضوية والانتساب وإيجاد الحلول الصحيحة والمناسبة لها.

المراجع:

1- صابر محى الدين – عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين (1997م)، مقابلة صحفية، مجلة الحقيقة،
2- وائل العشري (2011م)، **العوامل المؤثرة في مسار تطور نقابة الصحفيين المصريين مع دراسة لمستقبل النقابة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام – قسم الإذاعة والتلفزيون.
3- هداية شمعون (2009م)، **الواقع المهني للإعلاميات الفلسطينيات في قطاع غزة**، دراسة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الإعلامية.
4- حسن أبو حشيش (2004م)، **بيئة العمل في الصحف الفلسطينية: دراسة على أداء القائم بالاتصال**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة – معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث الدراسات الإعلامية.
5- أميرة العباسي (2003م)، **رؤية الصحفيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة المهنية**، المؤتمر

العلمي السنوي التاسع، جامعة القاهرة – كلية الإعلام.

6- تيسير أبو عرجة (1997م)، **المهنية في الصحافة الأردنية: العنصر البشري**، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، جامعة القاهرة – كلية الإعلام، العدد الثاني.

7- لبنى عبد الفتاح جاويش (1997م)، **دور نقابة الصحفيين المصريين في الحياة الصحفية في مصر في الفترة من (1941 – 1971)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.

8- ميرفت الطرابيشي (2001م)، **مجلات الأطفال ودورها في دعم الحقوق الاتصالية للطفل المصري**، القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الإعلام، المؤتمر العلمي السنوي السابع، ص 248.

9- المرجع السابق نفسه، ص 249.

10- محمود كرم سليمان (1998م)، **مجلات التخطيط الإعلامي في ضوء الإسلام**، ط1، القاهرة: جامعة القاهرة، دار الوفاء للطباعة والنشر، ص 25.

11- محمد بن سعود البشر (1996)، **المسئولية الاجتماعية في الإعلام: النظرية وواقع التطبيق**، ط1، الرياض، عالم الكتب للطباعة والنشر، ص 18.

12- عصام سليمان الموسى (1996)، **المدخل في الاتصال الجماهيري**، ط1، القاهرة، ص83.

13- محمد حسام الدين أبو العلا (1996)، **المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية** – دراسة مقارنة للمضمون والقائم بالاتصال في الصحف القومية والحزبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة – كلية الإعلام، ص 110.

14- سليمان صالح (2002)، **أخلاقيات الإعلام**، ط1، الإمارات العربية المتحدة، إمارة العين، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ص 104 – 107.

15- محمد عبد الحميد (2004)، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط2، القاهرة: عالم الكتب، ص 35.

16- محمد عبدالهادي (1995)، **أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية**، ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ص174.

17- اعتمد الباحث في صياغة النموذج على المراجع التالية:

- Billette. Eric, Ryan. Zac (2002), Evaluating and predicting the future of a protected industry, Master Thesis, Graduate Business School, School of Economics and Commercial law, Goteborg University.
- Celine Chew (2009), Strategic Positioning in Voluntary and Charitable Organizations Routledge.

18- أحمد عمر (1994)، **البحث العلمي – مفهومه وإجراءاته ومناهجه**، ط1، ليبيا، جامعة بنغازي، ص 15.

19- المرجع السابق نفسه، ص158.

20- عاطف عدلي العبد (2000)، **المنهج العلمي في البحوث الإعلامية**، ط2، القاهرة: دار الهاني، ص15.